المشروعات المائية المصرية في دول حوض النيل

"دراسة تاريخية"

(١٩٢٩-١٩٩٢)

د.عرفة محمود مصطفى محمد

مدرس بكلية الآداب-جامعة أسوان

قائمة المختصرات

LIST OF ABBREVIATIONS

1- H.M.S = Hydro Meteorological Studies (دراسات هيدرومترولوجية)

2- M.W.O = Meteorological World Organization (المنظمة العالمية للأرصاد)

3- S.P.L.A = Sudanese People's Liberation Army (جيش تحرير الشعب السودانى)

4- TECCONILE = The Technical Co-operation Committee for the Promotion of the Development and Environmental Protection of Nile Basin

(مشروع لجنة التعاون الفنى لتدعيم التنمية وحماية البيئة فى حوض النيل)

5-U.N.D.P = United Nations Development Program

(البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة)

ملخص البحث:

منذ فجر التاريخ ارتبطت مصر بحوض النيل الذى أصبح يمثل شريان الحياة النابض للمصريين، وعلى مر العصور والأزمنة حاول المصريين تأمين منابع النيل، وأصبح أمن مصر مرتبط بدول حوض النيل، وكان لا بد من توقيع المعاهدات مع دول حوض النيل من أجل ضمان وصول مياه النيل بشكل منتظم، وارتبط أمن مصر القومى بأمن كل دول حوض النيل.

ونظراً لأن مياه النيل تشكل أحد الثوابت الأساسية فى سياسة مصر الخارجية، وفى هذا الاطار حرصت مصر على اتباع سياسة متوازنة تجاه دول الحوض، حيث تأكدت فكرة إقامة تعاون وثيق بين دول حوض نهر النيل بما يخدم مصالح الدول المطلة عليه، ومجالات التعاون بين جميع دول حوض النيل أمر تفرضه المتغيرات الدولية والسياسية والاقتصادية سواء فى الإطار الإقليمى أو العالمى.

وموضوع البحث يركز على الدراسة التاريخية الخاصة بالمشروعات المائية المصرية فى دول حوض النيل خلال الفترة (١٩٢٩– ١٩٩٢)م، وأثناء هذه الفترة كانت هناك اتفاقيات تنظم مياه النيل بين مصر ودول الحوض، وقد شاركت مصر فى تنفيذ العديد من المشروعات المائية مع دول حوض النيل. والبحث يشمل أربعة نقاط أساسية:

أولاً: المشروعات المائية المصرية التى تمت فى دول حوض النيل.
ثانياً: مشروعات التعاون المائى بين دول حوض النيل.
ثالثاً: المشروعات المائية الممكنة فى دول حوض النيل.
رابعاً: التوصيات بشأن التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل.

مقدمة:

مصر هبة النيل... جملة قالها المؤرخ الإغريقى القديم "هيرودوت" منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام، وظلت حقيقة على مر العصور(١). يعتبر نهر النيل هو مصدر المياه الرئيسى (٩٦%) لمصر إلى جانب بعض المصادر الأخرى مثل المياه الجوفية العميقة فى الواحات، وكميات ضئيلة من الأمطار(٢).

وانتماء مصر التاريخى إلى أفريقيا– وبصفة خاصة حوض النيل– انتماء حياة وبقاء ومصير، والعلاقات التاريخية التى توطدت بين مصر وبين بلادالقارة الأفريقية عامة، ودول حوض النيل خاصة، علاقات قائمة على وحدة الهدف والمصير والحياة المشتركة، وهى فى الوقت ذاته حقائق ثابتة، استقرت فى الماضى، وتوطدت فى الحاضر، ويتعين تثبيتها وتأكيدها فى المستقبل(٣).

مصدر الماء فى مصر هو نهر النيل، والنيل هو شريان الحياة فيها، وهو الحقيقة الأولى فى الوجود بمصر، فمصر هبة النيل، فعلى ضفاف نهر النيل نشأت واحدة من أقدم وأعرق الحضارات التى تركت أثرها على تاريخ الإنسان، فمن غرين النيل الخصب استقرت حياة صناع الحضارة وتوطدت أركان دولتهم التى سادت العالم قرونا عديدة(٤).

تعتبر الدائرة الأفريقية واحدة من الدوائر الهامة فى علاقات مصر الدولية(٥)؛ حيث ترتبط مصر بأفريقيا ارتباطاً وثيقاً حضارياً وتاريخياً وجغرافياً واقتصادياً وثقافياً، كما ترتبط قبل ذلك بروابط مصيرية بالقارة من خلال نهر النيل، ومن خلال هذه المنطلقات جميعاً تبرز خصوصية العلاقات والمصالح المصرية مع دول حوض النيل.

لا شك أن النيل بدوله المشتركة فى حوضه هو نهر دولى تحكمه قواعد وضوابط اتفق المجتمع الدولى عليها وأقرها القانون، وظهرت فى صورة اتفاقيات ومعاهدات هادفة للاستغلال الأمثل والأشمل لمياه النهر(٦). وتمثل العلاقات بين دول حوض النيل أهمية قصوى فى ضوء المواقف الإقليمية والدولية فى عالم اليوم الذى تتشابك وتتداخل فيه المصالح، خاصة إذا ما نظرنا للظروف الدولية والإقليمية المعاصرة(٧).

يعُد نهر النيل فى مقدمة الأنهار العالمية(٨) الذى تعتمد عليه إحدى عشرة دولة أفريقية (مصر، السودان، كينيا، إثيوبيا، تنزانيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندى، إريتريا، جنوب السودان)(٩)، ومن ثم فهو نهر دولى تشترك فيه كل هذه الدول(١٠). قبل الخوض فى تتبع المشروعات المائية المصرية فى دول حوض النيل(١١) تجدر الإشارة إلى عدة ملاحظات:

١- بات من الضرورى فى ظل الأوضاع الجديدة فى مصر، والطموحات المتزايدة لاستصلاح المزيد من الأراضى لإنتاج الحبوب الغذائية تلبية للمطالب السكانية من الغذاء أن يُعطى اهتماماً كبيراً للدائرة الأفريقية، حماية لمصالح مصر الإستراتيجية وعلى رأسها مياه النيل.

٢- إن مصر والسودان (دولتى الشمال والجنوب) بإعتبارهما دولتى ممر ومصب تقفان معاً فى جبهة واحدة، وبالتالى أصبح لزاماً عليهما تنسيق مواقفهما تجاه مسألة مياه النيل فى مواجهة المطالب الجديدة لدول المنابع.

٣- طغيان مفهوم مصطلح (حوض النيل)(١٢) فى الآونة الأخيرة كبديل لمصطلح (وادى النيل) الذى ترتب عليه ظهور مشروعات مائية جديدة دعت هذه الدول إلى إعادة النظر فى تطوير موارد نهر النيل.

٤- إن انفصال جنوب السودان عن شماله فتح الباب على مصراعيه لتدخلات إسرائيلية ولا سيما مياه النيل، لذا كان لزاماً على مصر أن تزيد من اهتمامها وعلاقاتها بدولة الجنوب(١٣).

أولاً: المشروعات المائية المصرية التي تمت في دول حوض النيل(١٤):

المشروعات المائية المصرية فى ظل اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩م(١٥):

بادر رئيس مجلس الوزراء المصرى محمد محمود باشا بإرسال مذكرة إلى المندوب السامى البريطانى فى مصر اللورد لويد Lord Lioyd – الذى جاء بعد اللورد اللنبى– فى ٧ مايو ١٩٢٩م، فرد عليه اللورد لويد بمذكرة مثلها فى نفس اليوم، وقد عُرفت المذكرات المتبادلة فى هذا الشأن باسم "اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩م"(١٦). ويمكن التعرف على بنود هذا الاتفاق من دراسة تلك المذكرتين لنرى ما احتوته كل منهما من مبادئ وحلول لمشكلة مياه النيل:

أ- مذكرة محمد محمود باشا إلى اللورد لويد:

وكان ضمن ما جاء فى مذكرة محمد محمود باشا إلى اللورد لويد Lord Lioyd فى ٧ مايو ١٩٢٩م: " أنه من الواضح أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذى يستخدمه، ولما كانت الحكومة المصرية دائماً شديدة الاهتمام بعمران السودان، وهى مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية(١٧)، وبناء على ذلك تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥م، ومرفق بهذه المذكرة تقرير لجنة مياه النيل المشار إليها، والصادر فى ٢١ مارس ١٩٢٦م"(١٨).

وقد عالجت مصر مشكلة استغلال مياه النيل داخل إطار وحدة الحوض، سواء فيما يختص بإقامة مشروعات مائية على النهر نفسه أو روافده أو على البحيرات التى ينبع منها، يضاف إلى ذلك أن مذكرة رئيس وزراء مصر قد تضمنت الاعتراف بمبادئ هامة تساعد على حل مشاكل الصراع على مياه الأنهار الدولية(١٩)، وهى:

١- الإعتراف بمبدأ التحكيم(٢٠) وسيلة من وسائل فض النزاعات فى حل المشاكل المتعلقة بالصراع حول مياه الأنهار الدولية سواء تعلق بتفسير أو تنفيذ الإتفاقية.

٢- اتخاذ مبدأ حسن النية المشترك أساساً لمعالجة كافة المشاكل التى يمكن أن تنشأ سواء فى تفسير الإتفاقية أو تنفيذها(٢١).

ب– مذكرة اللورد لويد Lord Lioyd إلى محمد محمود باشا:

وجاء فى مذكرة اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر فى رده على مذكرة رئيس الوزراء المصرى محمد محمود باشا فى ٧ مايو ١٩٢٩م قوله: " أذُكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك "بريطانيا" سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل(٢٢)، وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر أن المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسياً من مبادئ السياسة البريطانية، كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستنفذ فى كل وقت لاحق، أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد"(٢٣).

تقضى اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقيا وتنزانيا وأوغندا(٢٤)، بتحريم إقامة أى مشروع من أى نوع على نهر النيل(٢٥)، أو روافده أو البحيرات التى تغذيها كلها إلا بموافقة مصر(٢٦)، لا سيما إذا كانت هذه المشروعات ستؤثر فى كمية المياه التى كانت تحصل عليها مصر(٢٧)، أو فى تواريخ وصول تلك المياه إلى مصر(٢٨)، والحق أن هذا الاتفاق الذى أخذ شكل المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا، يعد علامة بارزة فى تاريخ نهر النيل، حيث أظهر اعتراف الأطراف بمبدأ الحقوق المكتسبة(٢٩).

إن اتفاقية عام ١٩٢٩م:

١– كانت اتفاقية قانونية من جانبين ولم تكن من جانب واحد.

٢– كانت اتفاقية منظمة لحقوق طبيعية وتاريخية مستمدة من مبادئ مقررة عرفاً وقانوناً.

٣– هى اتفاقية تمس المصالح المصرية السودانية من الناحية الموضوعية(٣٠).

ووفقاً لإتفاقية المياه فى ٧ مايو ١٩٢٩م التى تمنع إقامة أى مشروع مائى إلا بموافقة مصر فهناك مشروع سد جبل الأولياء(٣١) فى السودان ويقع على النيل الأبيض لتكملة الرى الصيفى فى مصر(٣٢) ويقع على بعد ٢٥ ميلاً جنوب الخرطوم(٣٣)، واتفقت مصر والسودان عام ١٩٣٢م ببناء خزان جبل الأولياء

لتخزين ٢,٥ مليار م^3 من المياه فى أسوان، وفى عام ١٩٣٣م كانت مصر قد انتهت من رسم سياستها المائية للإستفادة من المياه التى تم تخزينها، وفى عام ١٩٣٧م تم الإنتهاء من خزان جبل الأولياء على نفقة الحكومة المصرية؛ حيث دفعت مصر تعويضاً لأهالى السودان المتضررين من بنائه فى منطقة النيل الأبيض مقداره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى(٣٤).

ويرجع تشجيع بريطانيا لاتمام مشروع سد جبل الأولياء إلى عدة أسباب:

١- إن زيادة المياه الواردة إلى مصر نتيجة بناء الخزان سيعطى حكومة السودان إمكانية للتوسع الزراعى فى المناطق المحيطة بالنيل الأبيض والجزيرة دون اعتراض مصر.

٢- إن قيام مصر ببناء السد على نفقتها ودفعها لـــ ٧٥٠,٠٠٠ جنية مصرى تعويضاً للأهالى، كان سينقذ ميزانية السودان من أزمة مالية كبيرة سببها ليس فقط الأزمة الاقتصادية العالمية فى أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، وإنما تناقص معدلات إنتاج القطن فى منطقة الجزيرة(٣٥).

وفى عام ١٩٤٧م تم تشكيل لجنة من وزارة الرى المصرية بهدف دراسة مشروعات نهر النيل لمواجهة التنمية الزراعية فى مصر(٣٦)، ووضعت اللجنة برنامجاً مستفيضاً لمشروعات مياه النيل، أقره مجلس الوزراء المصرى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩م، وقد تناول البرنامج مقترحات التخزين البعيد المدى فى البحيرات الإستوائية وفى بحيرة تانا بأثيوبيا، ومشروعات التخزين السنوى والوقاية من الفيضانات(٣٧). وفى نفس العام تم الإتفاق بين مصر والسودان على إنشاء خزان مروى عند الشلال الرابع؛ لدرء الفيضان واقتسام الدولتين فائدة التخزين السنوى لصالح الرى الصيفى بينهما على أساس اشتراكهما فى تكاليف الإنشاء(٣٨).

المشروعات المائية المصرية التى نفذت فى السودان(٣٩) فى ظل اتفاقية المياه عام ١٩٥٩م:

بدأت المفاوضات المصرية السودانية بشأن سد الروصيرص عام ١٩٥٤م(٤٠)، وطلبت السودان من مصر أن تسمح ببناء سد الروصيرص على النيل الأزرق(٤١)، إلا أن مصر أوقفت موافقتها على موافقة السودان على تقسيم المياه وبناء السد العالى، وقدم الجانب السودانى مذكرة بمطالبه وهى:

١- أن يكون من حق السودان إقامة مشروعات على النيل لاستغلال نصيبه من المياه- أى إقامة سد الروصيرص وغيره من المشروعات.

٢- تحديد نصيب السودان من المياه دون ربط ذلك بالسد العالى أو غيره من المشروعات التخزينية وذلك مع تحديد مساحة الأرض الصالحة للزراعة بالرى فى السودان.

٣- تعويض سكان وادى حلفا تعويضاً كاملاً قبل الشروع فى بناء السد العالى(٤٢).

تركزت خطة الإدارة المصرية لأزمة المياه فى الدخول فى مفاوضات حول مجمل ملفات العلاقات المشتركة مع السودان، ومن أهم تلك الملفات ملف المياه، حيث قدم الرئيس جمال عبدالناصر عرضه بأن تكون حصة السودان من المياه ١٣ مليار م^3، مقابل إضافة ٩ مليار م^3 لحق مصر المكتسب من المياه والذى يقدر بحوالى ٤٨ مليار م^3، وقد حظى هذا العرض بموافقة حزب الأمة السودانى، وفى ديسمبر ١٩٥٨م وصل إلى القاهرة وفد سودانى برئاسة السيد اللواء محمد طلعت فريد(٤٣) الذى أعلن أن الفريق عبود أعطاه التعليمات بتوطيد العلاقات مع مصر، واجتمع به الرئيس جمال عبد الناصر.

وفى نوفمبر ١٩٥٩م، وقع كلاً من زكريا محى الدين عن مصر، واللواء طلعت فريد عن جمهورية السودان اتفاقية مياه النيل، وكان الاتفاق فى غاية الأهمية لضبط النهر(٤٤) والإنتفاع بإيراده وزيادته، وإتباع خطط فنية تحقق التعاون الكامل بين الدولتين فى ضوء الإقرار بالحقوق المكتسبة ووفقاً بما جاء فى معاهدة ١٩٢٩م، وهو ٤٨ ملياراً لمصر وأربعة مليارات للسودان(٤٥). وتحت عنوان مشروعات ضبط نهر النيل بين مصر والسودان وتوزيع فوائدها بينهما فقد تم الاتفاق على الآتى:

١- الحقوق المكتسبة(٤٦).

٢- مشروعات ضبط مياه النهر وتوزيع فوائدها(٤٧).

٣- مشروعات استغلال المياه الضائعة فى نهر النيل(٤٨).

٤- التعاون الفنى بين مصر والسودان(٤٩).

٥- إنشاء كل من السد العالى عند أسوان فى مصر وخزان الروصيرص فى السودان على النيل الأزرق(٥٠)، أو أى أعمال أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها من المياه(٥١).

٦- يوزع صافى فائدة السد العالى من المياه والتى تقدر سنوياً بحوالى ٥,١٤ مليار م^3 للسودان، و٥,٧ مليار م^3 من مياه مصر، فى ظل صافى الإيراد فى حدود ٨٤ مليار م^3 سنوياً.

٧-وافقت حكومة مصر على أن تدفع لحكومة السودان مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات، تعويضاً شاملاً عن الأضرار(٥٢) التى لحقت بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢م فى بحيرة ناصر، كما نصت الاتفاقية على إنشاء هيئة مياه النيل للإشراف على المشروعات المتعلقة بالنهر(٥٣)، والجدول التالى يوضح اقتسام مياه النيل بين مصر والسودان:

جدول رقم (١): توزيع واقتسام مياه النيل بين مصر والسودان وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩م(٥٤):

حالة إيراد النهر	إيراد النهر قبل بدء مشروع السد العالى		مصر	السودان
	الإيراد العام	فاقد التخزين		
متوسط إيراد النهر حسب سنوات القرن العشرين	٨٤ مليار م^3	١٠ مليار م^3	ــــــــ	ــــــــ
الحق المكتسب قبل توقيع الاتفاق وحسب الاستخدام (عند أسوان)	ــــــــ	ــــــــ	٤٨مليار م^3	٤ مليار م^3
صافى فائدة التخزين بعد إقامة السد العالى	ــــــــ	ــــــــ	٧,٥مليار م^3	١٤,٥ مليار م^3
متوسط فاقد التخزين	ــــــــ	١٠ مليار م^3	ــــــــ	ــــــــ
الإجمالى العام ونصيب كل دولة	٨٤ مليار م^3	١٠ مليار م^3	٥٥,٥مليار م^3(٥٥)	١٨,٥ مليار م^3

كذلك بدأت حكومة السودان فى إنشاء سد خشم القربة سنة ١٩٦١م وفقاً لإتفاقية عام ١٩٥٩م(٥٦)، ويقع هذا السد على نهر عطبره(٥٧)على بعد ٤٣٨ كم من مصبه عند التقائه بالنيل الرئيسى، وتم الانتهاء منه سنة ١٩٦٤م(٥٨)، وكان لمقياس النيل عند خشم القربة أهمية بالنسبة لمصر حيث يتم تزويدها بالمعلومات المبكرة عن حالة الفيضان(٥٩).

المشروعات المائية المصرية التى نفذت فى أوغندا :

اقترحت حكومة أوغندا إنشاء خزان على شلالات أوين(٦٠) عند مخرج بحيرة فيكتوريا(٦١)، لتوليد الطاقة الكهرومائية، فجرت عمليات تبادل للمذكرات حول هذا المشروع بين الحكومة البريطانية- بصفتها وكيلاً عن أوغندا- والحكومة المصرية(٦٢)، وكانت المذكرة الأولى بخصوص المشروع بتاريخ ١٩ يناير ١٩٤٩م، مرسلة من السفير البريطانى بالقاهرة رونالد كامبل إلى وزير خارجية مصر إبراهيم الدسوقى أباظة، وقد ورد فيها: "أنه سيجرى تصميم سد أوين بحيث تصل قدرته على توليد الكهرباء مستقبلاً إلى ١٥٠,٠٠٠ كيلو وات، وتنوى حكومة أوغندا تركيب توربينات تكفل طاقة قدرها ٩٠,٠٠٠ كيلو وات فقط فى الوقت الراهن، ولن تجرى عملية زيادة الطاقة المولدة من السد، دون أن يتم مسبقاً تشاور بين حكومتى بريطانيا ومصر، حسب مقتضى اتفاقية مياه النيل بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٩م"(٦٣).

ورداً على مذكرة الحكومة البريطانية، أرسلت الحكومة المصرية مذكرة فى ٥ فبراير ١٩٤٩م جاء فيها أنه: " لما كانت سياسة الرى المصرية تقوم على أساس إقامة عدة مشروعات للتحكم فى مياه النيل- والاستفادة منها- من بين مشروعات التخزين السنوى، وتكوين الإحتياطى فى بحيرة فيكتوريا، فإنه يبدو أنه من المصلحة المتبادلة لكل من مصر وأوغندا أن تتعاونا فى بناء الخزان عند مخارج البحيرة لأغراض الرى فى مصر، وتوليد الكهرباء لصالح أوغندا، ومن أجل ذلك طلبت مصر تعديل التصميم المعد للمشروع من أجل استيفاء الغرضين معاً، وأن يتم تصميم الخزان بحيث يُتيح التخزين فى بحيرة فكتوريا فى حدود ثلاثة أمتار"(٦٤).

وقد ردت الحكومة البريطانية- نيابة عن حكومة أوغندا- على مذكرة الحكومة المصرية عن طريق سفيرها فى مصر بمذكرة ثانية فى ٣٠ مايو ١٩٤٩م(٦٥)، خلاصتها أن حكومة بريطانيا والحكومة المصرية قد اتفقتا على بناء خزان أوين بأوغندا، وأنه قد أُعدت التصميمات الخاصة بالمشروع بالتشاور بين الحكومة المصرية والسلطات الأوغندية، وقد تم طرح مناقصة إنشاء الخزان، وإبرام العقود بما

يتفق والتصميمات المتفق عليها، وأن العقود سوف تُعرض على الحكومتين المصرية والبريطانية للإفصاح عن قبولهما المشترك من خلال مذكرات رسمية متبادلة، على أن يتم إخطار الحكومة الأوغندية فوراً بذلك، وقد أقرت المذكرة بأنه يجوز لمجلس كهرباء أوغندا خلال فترة بناء الخزان وبعد تمامه، أن يتخذ ما يراه مناسباً فى شلالات أوين بشرط ألا يترتب على الإجراء المذكور أى ضرر لمصالح مصر وفقاً لاتفاقية مياه النيل ١٩٢٩م، وألا تؤثر تأثيراً ضاراً على تدفق المياه المارة من خلال الخزان"(٦٦).

وقد تحملت الحكومة المصرية جزءاً كبيراً من تكاليف بناء الخزان، حيث جاء فى مذكرة مرسلة من السفارة البريطانية فى ٥ يناير ١٩٥٣م " إن على الحكومة المصرية أن تتحمل:

أولاً: الجزء من تكلفة خزان أوين الذى يتطلبه رفع منسوب مياه بحيرة فيكتوريا واستخدامها لتخزين المياه، وكان مقداره ٤,٥ مليون جنيه.

ثانياً: أن تتحمل الحكومة المصرية تكاليف التعويضات الخاصة بالمصالح والأماكن التى تتأثر من تنفيذ المشروع بها.

ثالثاً: أن تدفع الحكومة المصرية لمجلس كهرباء أوغندا مبلغاً وقدره ٩٨٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى؛ كتعويض عن الخسارة المترتبة على فقدان قدر من الطاقة الكهرومائية نتيجة رفع مستوى تخزين المياه فى بحيرة فيكتوريا(٦٧).

وزاد الاهتمام الأوغندى بمشروع تعلية سد أوين بعد وصول الرئيس يورى موسيفينى للحكم فى أوغندا عام ١٩٨٦م؛ حيث أعطت أوغندا أولوية كبيرة لإنشاء مشروعات الطاقة الكهربائية؛ لإحداث التنمية الصناعية فيها؛ ولمواجهة احتياجات دول الجوار فى وسط وشرق أفريقيا من الطاقة التى تسعى أوغندا إلى تصديرها لهذه الدول(٦٨).

وأعلن يورى موسيفينى فى ١٩ مايو ١٩٩٠م أن حُكومته جادة فى مشروع تعديل مُوازنات سد أوين، فى ظل سعى بلاده إلى توليد الطاقة الكهربائية، لحاجة أوغندا والبلاد المجاورة إليها، وبناء على ذلك تقدمت هيئة كهرباء أوغندا للهيئة الفنية بمُذكرة عن مشروع زيادة توليد الكهرباء من خزان أوين، بعد تعديل برنامج التشغيل والتصرفات من بُحيرة فيكتوريا، فى وقت تقدم فيه الجانب المصرى فى الهيئة الفنية بمُذكرة لها تُفيد أن مجموعة من الجهات المانحة قد تعهدت بتمويل هذا المشروع بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار، من بينها البنك الدولى الذى سيساهم بمبلغ ١٢٥ مليون دولار، على الرغم من أن القانون الدولى يُحتم ضرورة الحصول على موافقة دول المصب على مثل هذه المشروعات قبل الموافقة على تمويلها(٦٩).

وفى ٧ فبراير ١٩٩١م قام الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بتسليم مذكرة للرئيس الأوغندى يورى موسيفينى، كانت قد أعدتها وزارة الرى المصرية رداً على مذكرة وزير الخارجية والشئون الإقليمية بالحكومة الأوغندية بشأن توسيع محطة توليد الكهرباء لخزان أوين إلى سعة قدرها ١٠٢ ميجاوات، على أن تعمل المحطة بتصرف ثابت قدره ١٢٠٠ متر مكعب من المياه فى الثانية على مخرج بحيرة فيكتوريا، وجاء فى المذكرة المصرية: " أن كل اتفاقيات مياه النيل تبرز المصالح المشتركة لمصر وأوغندا، مثل اتفاقية عام ١٩٢٩م، والاتفاقيات الموقعة خلال تبادل المذكرات بين سنتى ١٩٤٩م و ١٩٥٣م، والتعويضات التى دفعتها الحكومة المصرية لمصلحة الكهرباء الأوغندية لفقدها نسبة من القوة الكهربائية، والتعويضات المدفوعة لاستخدام البحيرة لتخزين المياه لحساب مصر، وقد سمحت كل تلك الاتفاقيات لكل من مصر وأوغندا باستخدام سد أوين لمصلحتهما المشتركة، لتوليد الكهرباء لأوغندا، وللتخزين السنوى لمياه النيل لحساب مصر"(٧٠).

وفى يوم الأثنين الموافق ١٣ مايو ١٩٩١م عقد الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك والرئيس الأوغندى يورى موسيفينى جلسة مباحثات باستراحة الرئيس مبارك بمطار القاهرة تناولت القضايا الأفريقية والتعاون الثنائى فى مجالى الطاقة ونهر النيل(٧١)، وأكدت مصر على ضرورة احترام اتفاق عام ١٩٥٣م الخاص بإنشاء

خزان أوين بأوغندا، وضرورة الاتفاق على تنفيذ مشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين، وأنه يمكن لأوغندا تنظيم بحيرة فيكتوريا متى دعت الحاجة إلى ذلك، وفقاً للحدود المأمونة التى لا تلحق أى ضرر باحتياجات دولتى المصب(٧٢)، ونص الاتفاق كذلك على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية(٧٣). وقد شمل التعاون المصرى مع أوغندا فى إدارة وتنمية المشروعات المائية، ومصر توفد خبراء من وزارة الرى المصرية إلى أوغندا لبحث تطوير نظم الرى وتدريب الكوادر الفنية والاشتراك فى تحديد مواقع الطاقة(٧٤).

ثانياً: مشروعات التعاون المائي بين دول حوض النيل:

مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية(٧٥) لحوض البحيرات الإستوائية (١٩٦٧-١٩٩٢)م:

شاركت مصر فى مشروعات مائية فى دول حوض النيل فى الستينيات من القرن العشرين(٧٦)، مثل مشروع الهيدرومت Hydromet Survey Project، ويقصد به الدراسات المائية والدراسات الخاصة بالأرصاد الجوية، وتم دراسته عام ١٩٦١م بين مندوبى الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل التى تمثل كلاً من مصر والسودان من ناحية، وممثلين عن تنزانيا وكينيا وأوغندا من ناحية أخرى(٧٧) بمعاونة كل من: البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (U.N.D.P)، والمنظمة العالمية للأرصاد (M.W.O)(٧٨) ، وذلك بهدف عمل دراسات هيدرومترولوجية (H.M.S) لحوض البحيرات الإستوائية (فيكتوريا وكيوجا وألبرت)(٧٩)، وذلك من خلال دراسة الميزان المائى لهضبة البحيرات الإستوائية للمساهمة فى تنمية الموارد المائية للنهر، وتم إقرار هذا المشروع عام ١٩٦٧م(٨٠).

وفى عام ١٩٧١م إنضمت للمشروع كل من: رواندا وبوروندى ثم الكونغو الديمقراطية عام ١٩٧٧م(٨١)، بينما كانت إثيوبيا تحضر إجتماعات المشروع منذ عام ١٩٧٢م كعضو مراقب(٨٢)؛ بهدف إجراء مشروعات مماثلة فى الهضبة

الإثيوبية(٨٣)، وفى عام ١٩٧٤م تم الاتفاق على المرحلة الثانية للمشروع، وفى عام ١٩٨٨م تم البدء فى العمل بالمرحلة الثالثة للمشروع، وفى عام ١٩٩٢م تم الاتفاق على مد التعاون الفنى بين الدول النيلية لمدة ثلاث سنوات(٨٤).

وشملت خطة مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الإستوائية ما يلى:

١- إقامة محطات هيدرومترولوجية(٨٥).

٢- تحسين المحطات الموجودة وإقامة محطات لقياس الأمطار.

٣- إقامة أجهزة لمحطات الاشعاع.

٤- إقامة مقاييس عادية للمناسب.

٥- إقامة الأحواض النموذجية وتجهيزها بالمعدات.

٦- عمل مساحات طبوغرافية للمناطق المنخفضة بشواطئ البحيرات(٨٦).

وقد بدأت المرحلة الأولى لمشروع الدراسات الهيدرومترولوجية خلال الفترة (يونيه ١٩٦٧- يوليو ١٩٧٢)م، وبدأت المرحلة الثانية فى مارس ١٩٧٦م، ولمدة خمس سنوات بهدف:

١- تجميع البيانات الهيدرومترولوجية المختلفة لمنطقة حوض النيل.

٢- دراسة الجدوى الاقتصادية بين التكاليف والفائدة المالية(٨٧).

والنتائج التى توصل إليها مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية هى:

١- تم انشاء شبكة متكاملة للأرصاد الهيدرولوجية والمترولوجية تغطى ٨٠ % من حوض هضبة البحيرات الاستوائية.

٢- تم عمل مساحة هيدرولوجية وطبوغرافية لبحيرات فكتوريا وكيوجا وألبرت.

٣- تم انشاء مركز معلومات لتجميع الدراسات الهيدرومترولوجية وطبعها فى نشرة سنوية.

٤- تدريب الكوادر الفنية فى المجالات المختلفة لمشروع الدراسات الهيدرومترولوجية(٨٨).

الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ديسمبر ١٩٨٠م(٨٩):

يُعد الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا الأداة الرئيسية للدبلوماسية المصرية على المستوى العملى فى التعاون مع دول حوض النيل(٩٠)، بالإضافة لدور مختلف الوزارات والهيئات المتخصصة وقطاع الأعمال فى تكثيف التعاون وحشد الإمكانات داخل دول حوض النيل تحقيقاً لتنمية دول المنطقة(٩١). وتمثل أنشطة الصندوق أحد المحاور الأساسية لتدعيم العلاقات السياسية والإقتصادية بين مصر ودول حوض النيل بإعتباره الأداة الأساسية لتقديم المعونات الفنية لدول المنطقة، وقد عقد الصندوق عدة إتفاقيات مع كافة دول حوض النيل(٩٢).

تجمع دول حوض النيل "الإندوجو UNDUGU" نوفمبر ١٩٨٣م:

كانت فكرة الدبلوماسية المصرية فى تكوين مجموعة تجمع إقليمية جديدة تجمع جميع دول حوض نهر النيل؛ بحيث يكون نهر النيل العامل المشترك بين دول الحوض حافزاً للتعاون والتكامل الاقتصادى، وليس مجالاً للصراع(٩٣)، من هذا المنطلق دعت مصر عام ١٩٨٣م لتكوين تجمع لدول حوض النيل(٩٤) والذى عرف باسم " الإندوجو" وتعنى باللغة السواحلية "الأخوة"(٩٥) وذلك كإطار إقليمى للتشاور بهدف تنمية التعاون الاقتصادى والاجتماعى لصالح شعوب دول حوض النيل، فكانت مصر صاحبة فكرة إنشائه.

وقد طرحت فكرة إنشاء تجمع لدول حوض النيل خلال مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى لاجوس(٩٦) عام ١٩٨٠م التى أكدت على أن الأنهار الأفريقية تُعد بمنزلة جزء من البنية الأساسية للتعاون الإقليمى(٩٧)، ثم خرجت الفكرة إلى حيز الوجود أثناء الإجتماع الوزارى الأول لدول المجموعة بالخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣م، سعياً نحو دعم التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية(٩٨).

والأهداف الأساسية لمجموعة الأندوجو هى:

١- تعزيز التعاون بين دول حوض النيل، بهدف الإستفادة من مياه النيل، وإقامة مشروعات ثنائية وشبه إقليمية تعطى الأولوية للبنية الأساسية، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى وللطاقة المائية، وكذلك مشروع الربط الكهربائى بين السد العالى فى مصر، وسد أنجا فى الكونغو الديمقراطية الذى يخدم أفريقيا كلها(٩٩).

٢- تعزيز التبادل التجارى بين دول حوض النيل، وإنشاء إحتياطى من الأغذية على المستوى شبه الإقليمى لتعزيز الأمن الغذائى وتنمية الصناعات خاصة تلك التى تقوم على الزراعة وتعزيز التعاون الاجتماعى والسياسى والثقافى وفى مجال البيئة(١٠٠).

٣- تبادل وجهات النظر والمعلومات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء، وتسهم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول من خلال التعاون الإقليمى.

٤- أن تنتبه شعوب تلك الدول إلى أهمية موارد مياه نهر النيل وإلى ضرورة تنميتها وحسن إدارتها.

٥- تتعاون مجموعة الاندوجو مع منظمات إقليمية ودولية أخرى، ففى الاجتماع الخامس لوزراء المجموعة الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٨٨م، أرسلت العديد من المنظمات مراقبين لها لحضور الاجتماع، كان من أهمها منظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة الاقتصادية فى أفريقيا والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والمنظمة الأفريقية للسكك الحديدية، ولجنة اتحاد الطرق الأفريقية، واتحاد الاتصالات اللاسلكية الأفريقية، والمكتب الأفريقيى للتعليم والعلوم(١٠١).

وبناء على طلب "الاندوجو" قامت لجنة متخصصة فى فبراير ١٩٨٩م بزيارة عدد من دول الحوض، قدمت عدد من التوصيات تتضمن تكوين مجموعة فنية لتحديد الأولويات فيما بين المشروعات الوطنية والإقليمية، واستكمال الدراسات الخاصة بالملاحة النهرية على المستوى المحلى والإقليمى(١٠٢).

وقد عقدت مجموعة الاندوجو اجتماعها السابع فى أديس أبابا فى ٢٧ فبراير ١٩٩١م(١٠٣) بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وشارك فى هذا الاجتماع وزراء خارجية كل من مصر وبورندى وأوغندا والكنغو الديمقراطية وكينيا، وممثلين عن رواندا وتنزانيا وأفريقيا الوسطى، علاوة على ممثل لمنظمة الوحدة الأفريقية، ورغم عدم مشاركة أثيوبيا إلا أن وزير خارجيتها أكد على عدم مشاركتهم ترجع لبعض التعقيدات الإدارية، وأنهم تعدوا مرحلة التفكير فى المشاركة فى أعمال المجموعة وأنهم يؤيدون توصيات الاجتماع(١٠٤).

٤- تجمع التيكونيل TECCONILE عام ١٩٩٢م:

ترجع النشأة الحقيقية لهيئة التيكونيل إلى عام ١٩٦٧م من خلال مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الإستوائية(١٠٥)، وأثناء انعقاد الاجتماع الوزارى الأول لمجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل فى كمبالا عاصمة أوغندا فى ديسمبر ١٩٩٢م، تقرر تحويل مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية إلى مشروع للتعاون الفنى للتنمية والحماية البيئية لحوض النيل "التيكونيل"(١٠٦).

وضمت مجموعة التيكونيل ست دول دائمة العضوية فى الاتفاقية وهى: مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا، بينما بقت أربع دول كأعضاء مراقبين هى: إثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وبوروندى، وهناك مجلس وزارى من وزراء الأشغال والموارد المائية لدول حوض النيل، يجتمع سنوياً لاعتماد الميزانية وخطة العمل(١٠٧). وقد انشئ مشروع التيكونيل لتحقيق الأهداف الآتية:

١- أهداف طويلة الأجل: وتشمل معاونة الدول الأفريقية فى تنمية وحماية الموارد المائية(١٠٨) لحوض النيل على نحو متكامل من خلال التعاون بين دول الحوض، لتحقيق المصالح المشتركة(١٠٩).

٢- أهداف قصيرة الأجل: وتتمثل فى مساعدة الدول الأعضاء فى تطوير خططها المائية القومية، بحيث تكون متكاملة مع خطة عمل تنمية حوض النيل، وكذلك مساعدتهم فى تنمية البنية التحتية والتقنيات اللازمة لإدارة الموارد المائية لحوض النيل(١١٠)

ثالثاً: المشروعات المائية الممكنة في دول حوض النيل:

لا بد لمصر أن تنظر إلى علاقاتها مع دول حوض النيل على أساس بناء علاقات اقتصادية– سياسية– عسكرية، شاملة وعميقة مع دول حوض النيل فى إطار شراكة استراتيجية بين "أشقاء النيل" يمكن فى ظلها حل المشاكل المائية القائمة وتطوير التعاون المائى لمصلحة الجميع، وهناك عدد من المشروعات التى يمكن الإشارة إليها وهى مشروعات أما ثبتت الإمكانية الفنية لإقامتها فعلاً، أو أنها مشروعات من الضرورى دراستها فنية قبل الشروع فى إقامتها، ويمكن تركيز هذه المشروعات على النحو التالى:

مشروع لزيادة إيرادات نهر كاجيرا:

من حوض هذا النهر الذى تسقط عليه كميات هائلة من الأمطار لا يصل منها عبر النهر إلى بحيرة فيكتوريا سوى ٨ % منها، وذلك من خلال تطوير المخرات الرئيسية الجامعة للسيول التى تصب المياه الساقطة على حوض هذا النهر فى مجراه، لزيادة حجم ما يدخل مجرى النهر من المياه، وبناء خزانات صغيرة ومتعددة لتجميع المياه الفائضة من مخرات السيول، والتى لا يمكن للنهر استيعابها فى موسم الأمطار لتخزينها وتنظيم نقلها لمجرى النهر فى فترات الجفاف التى تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر تقريباً(١١١).

٢– مشروع ردم مستنقعات بحيرة كيوجا الضحلة(١١٢):

والتى يبلغ عمقها نحو ستة أمتار فى المتوسط، وتحويلها إلى أرض زراعية خصبة مع بناء مزارع سمكية كبيرة لمصلحة أوغندا، مع إنشاء قناة مبطنة بالحجر والأسمنت لنقل مياه نيل فيكتوريا(١١٣) قبل مصبه فى جنوب غرب هذه البحيرة إلى نقطة خروجه منها، مع بناء قنوات فرعية لتجميع مخرات السيول التى تجمع الأمطار الغزيرة التى تسقط على البحيرة ومستنقعاتها، لتصب فى القناة الرئيسية التى تنقل مياه نيل فيكتوريا، ويمكن تعميق البحيرة ذاتها أو تأهيلها لزيادة المنصرف منها، علماً بأنها هى ومستنقعاتها تفقدان نحو ٢٠ مليار م^3 بالبخر سنوياً(١١٤).

٣- مشروع لحماية مياه بحيرة فيكتوريا:

من التبدد بالبخر الذى يستهلك ٩٤,٥ مليار م^3 من إيراداتها، ويمكن التفكير فى ردم جزء من محيط البحيرة وتحويله إلى أرض زراعية شديدة الخصوبة لصالح كينيا وتنزانيا وأوغندا، مع تعميق البحيرة لتقليل مسطحها والبخر الهائل منه، مع إجراء بعض الأعمال فى نيل فيكتوريا لاستيعاب الزيادة فى تدفق المياه عبره استرشاداً بتجربة هولندا فى ردم البحر الأعمق كثيراً من بحيرة فيكتوريا(١١٥).

٤- استكمال مشروع قناة جونجلى(١١٦):

كانت الفرصة الحقيقية لإضافة قدر من الموارد المائية الواصلة لمصر والسودان تكمن فى تنفيذ مشروعات كبرى بأعالى النيل، مثل مشروع حفر قناة جونجلى بطول ٣٦٠ كم للإستفادة بالمياه المتبخرة بمنطقة المستنقعات(١١٧)، ولذلك كان يجب أن تكون من الاتساع بحيث تسمح باستيعاب تصريفات تصل إلى ألف متر مكعب فى الثانية أو ٨٦,٥ مليون متر مكعب فى اليوم(١١٨).

نظراً لحاجة مصر لعمليات التنمية الزراعية، شكلت مصر لجنة فى إطار وزارة الرى المصرية عام ١٩٤٧م، بهدف دراسة لمشروعات نهر النيل، ووضعت إدارة الرى برنامجاً وافق عليه مجلس الوزراء المصرى فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٩م(١١٩)، وأخذت الدراسات أبعاد عمليات تخزين المياه فى البحيرات الإستوائية وفى بحيرة تانا(١٢٠) بأثيوبيا بجانب مشروعات أخرى للتخزين وللحماية من الفيضانات منها قناة جونجلى بجنوب السودان(١٢١)، حتى يمكن أن تقلل تسرب المياه من بحر الجبل.

حرصت مصر على تنفيذ مشروع قناة جونجلى حرصاً كبيراً، هذا ما عكسته محادثات وزير الأشغال المصرى محرم باشا مع السكرتير المالى لحكومة السودان السير أشيك فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٠م، عندما حرص كل الحرص على عدم اعتراض السودان على مشروع القناة، وأوضح لاشيك أن القناة ستكون ذات منفعة عظيمة للسودان(١٢٢).

وأثناء المحادثات التى دارت فى الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ٧ ديسمبر عام ١٩٥٠م بين رجال الرى المصرى حامد سليمان وصبرى الكردى وكيلى وزارة الأشغال العمومية، وبين ممثلى حكومة السودان أشيك السكرتير المالى وعبدالرحمن عبدون وكيل وزارة الرى السودانية، عندما أكد الجانب المصرى على أنه يمكن توفير ١٠ مليارات م^3 من المياه الإضافية، تستخدم فى الفترة الحرجة من مشروعات تنمية موارد المياه، كمشروع بحيرة تانا، ومشروع الشلال الرابع، ومشروع قناة جونجلى، وعلى أن تحصل مصر منها على ٩ مليارات م^3؛ لمواجهة التوسع الزراعى المحتمل؛ لمواجهة زيادة المتوقعة فى ألـــــــــ ٢٥ عاماً القادمة(١٢٣).

وفى ديسمبر ١٩٧١م تقدمت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل بمذكرة إلى الحكومتين المصرية والسودانية تحتوى على الخطوط العريضة لمشروع تقليل الفاقد لمستنقعات بحر الجبل والزراف وزيادة إيراد النهر كمرحلة أولى لمشروع جونجلى(١٢٤).

وفى عام ١٩٧٥م زار يحيى عبدالمجيد وزير الزراعة السودانى مصر والتقى بالرئيس أنور السادات، واتفق الجميع على تنفيذ مشروع قناة جونجلى، ونتيجة لتأخير البدء فى المشروع ارتفعت التكلفة إلى ٣١ مليون جنيه حتى وصلت عام ١٩٧٩م إلى ٩١ مليون جنيه(١٢٥).

وقد بدأ العمل فى مشروع قناة جونجلى عام ١٩٧٨م لكنه توقف نتيجة نشوب الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال عام ١٩٨٣م(١٢٦)؛ لأن المشروع كان يتم تنفيذه فى الجنوب لمصلحة الشمال، ولذلك قام جيش تحرير الشعب السودانى (S.P.L.A) بعد تنفيذ ثلثى المشروع بخطف ٩ رجال من العاملين بالشركات الفرنسية(١٢٧) المنفذه للمشروع المكلفة بحفر القناة، وهددوا بخطف المزيد إذا لم تتوقف أعمال الحفر(١٢٨)، وفى حالة اكتمال مشروع قناة جونجلى كان من الممكن أن يوفر لمصر بليونين متر مكعب من المياه كل عام، وهو ما يعادل ٥ ملايين متر مكعب من المياه كل يوم(١٢٩).

أما الأهداف الرئيسية من مشروع قناة جونجلى فتقوم على:

١- التحكم فى انسياب مياه بحر الجبل (٣٤,٥ بليون م^3) التى يفقد حوالى ٥٠ % منها فى منطقة السدود نتجية اتساع مجرى نهر النيل، وذلك عن طريق شق قناة بطول ٣٦٠ كم من مدينة بور إلى مدينة ملكال، ويتضمن المشروع فى مرحلته الأولى توفير نحو ٤,٤ بليون م^3 سنوياً، و٧,٦ بليون م^3 عند أسوان فى المرحلة الثانية بعد زيادة التخزين فى بحيرة ألبرت(١٣٠).

٢- زيادة إيراد نهر النيل؛ وذلك بتقليل الفواقد بمنطقة البحيرات الإستوائية حيث قدرت الفواقد فى هذه المنطقة بحوالى ١٤٣٠٠ مليون م^3 سنوياً، وذلك بانشاء قناة تؤدى إلى تقليل الفواقد فى حوض بحر الجبل وحوض بحر الزراف، وقد قدرت تكاليف المشروع عام ١٩٧٤م بحوالى ٢٥٠ مليون جنيه سودانى تدفع مناصفة بين الحكومتين المصرية والسودانية(١٣١).

٣- مشروع قناة جونجلى واحد من أهم مشاريع تنمية مياه نهر النيل التى أهتمت بها القيادة السياسية المصرية منذ بدايات القرن العشرين، وحتى خضع هذا المشروع للتنفيذ فى سبعينيات هذا القرن، وترجع أهمية هذا المشروع بالنسبة لمصر إلى ما يوفره من مياه إضافية إلى نصيب مصر من مياه النيل، تمكن من التوسع فى الأراضى الزراعية؛ لمواجهة الزيادة السكنية التى شهدتها مصر عبر سنوات هذا القرن(١٣٢).

٥- مشروع حماية نهر السوباط من التبدد فى المستنقعات :

تبلغ مساحة حوض نهر السوباط حوالى ٢٢٥ ألف كم^2، وهو يشمل معظم المناطق الشرقية من بحر الجبل وبحر الزراف، وأجزاء من جبال الحبشة وهضبة البحيرات(١٣٣)، ومن أجل التعاون المائى بين دول حوض النيل يجب إقامة مشروع لحماية نهر السوباط من التبدد فى المستنقعات.

٦- مشروع تنمية الإيراد المائى لحوض بحر الغزال:

ومن البديهى أن أى إضافة للإيرادات المائية من مشروعات يتم تنفيذها فى أعالى النيل، سوف يستتبعها حتماً مشروعات أخرى لتأهيل مجرى النيل شمالى تلك المشروعات لاستيعاب الزيادة فى كمية المياه المتدفقة من خلال النهر للشمال فى حالة

حصول مصر والسودان على حصص من هذه المشروعات، وفى كل الأحوال فإن مصر ينبغى أن تعمل على تحسين كفاءة نقل المياه وتطوير أساليب الرى لتقليل الفاقد المائى الهائل من وسائل النقل والرى الراهنة، وأن تعمل على تعديل التركيب المحصولى باتجاه محاصيل أقل شراهة للمياه لرفع كفاءة استخدام المياه وزيادة الحصانة المائية لمصر. ومن المشروعات المقترحة مشروع قناة صرف فى الجزء الغربى من مستنقعات بحر الغزال، وهناك اتجاهان محتملان لهذه القناة، أحدهما يبلغ طوله ٨٤٠ كم حول الشمال الغربى للمستنقعات وتصب فى نهر ملكال، أما الأخرى تبلغ ٣٠٠ كم، فهى فى الجزء الجنوبى للمستنقعات وتصب فى قناة جونجلى فى طرفها الجنوبى(١٣٤).

رابعاً: التوصيات بشأن التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل:

كانت رؤية مصر تجاه دول حوض النيل هى رؤية استراتيجية تستهدف ربط مصالح دول حوض النيل ببعضها البعض من خلال مجموعة من المشروعات التنموية ذات المنفعة المشتركة لأكثر من دولة فى قطاعات الكهرباء والرى والزراعة والثروة السمكية والملاحة النهرية وبناء القدرات والتدريب وغيرها(١٣٥). وهناك التوصيات لتفعيل التعاون بين دول حوض النيل تتمثل فى:

١- لابد من البحث عن الفرص والإمكانات المتاحة أمام استمرار التكامل بين دول حوض النيل، والبحث فى مستوى التحديات الداخلية والإقليمية والدولية التى تواجه مسيرة التعاون بين هذه المجموعة من الدول، وإمكانية الوصول إلى توافق عام فى المصالح والحقوق بين جميع دول حوض النيل.

٢- التصدى للعقبات والتحديات التى تواجه التعاون بين دول حوض النيل، وإيجاد نوع من التعاون يقوم على تنمية المياه والموارد المائية، وليس على تقاسم المياه، ويستفيد الجميع من ثمرات التعاون.

٣- أن تسعى دول حوض النيل دوماً لاقتراح الصيغ والمشروعات التى تعمل على تقوية علاقاتها التعاونية فى كافة المجالات(١٣٦)..

٤- على مصر أن تلعب دوراً استراتيجياً فى دعم علاقات التعاون بين دول الحوض فى كافة المجالات انطلاقاً من دورها الناجح فى دعم علاقات التعاون المائية مستفيدة فى ذلك من دورها الإقليمى فى منطقة حوض النيل(١٣٧).

٥- أهمية قيام مشروعات مشتركة لتوليد الطاقة الكهربائية المائية وتكاملها فى شبكة مشتركة لصالح الدول المنتفعة منها، والاستفادة من فائض الطاقة الكهربائية لصالح الدول النيلية المجاورة.

٦- ضرورة إنشاء شبكة المعلومات المشتركة لدول حوض النيل التى يجب أن تشمل موارد المياه واستخداماتها، والاحتياجات المستقبلية والجوانب الزراعية والجيولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقطاعات التنمية الأخرى الخاصة بالمياه كالصناعة والنقل النهرى وغيرها.

٧- الاهتمام بالبحوث المائية وتطوير نظمها المؤسسة وتبادل نتائج الابحاث(١٣٨).

٨- ضرورة زيادة وعى المواطن بترشيد الاستهلاك، وبأهمية نقطة المياه من خلال توضيح النقص فى الموارد المائية(١٣٩)، حيث كل مليار متر مكعب من المياه يتم توفيره يمكن أن يطعم نحو خمسة ملايين مواطن(١٤٠).

٩- ضرورة رسم سياسة استراتيجية بعيدة المدى بين دول حوض النيل تقوم على التعاون المشترك والمشاركة الايجابية الفعالة فى حل المشاكل المترتبة على مسائل تقسيم المياه بما يضمن التوزيع العادل للجميع.

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن الإتجاه إلى صياغة علاقات تعاونية مع دول حوض النيل باتت مطلباً ملحاً أكثر من أى وقت مضى؛ حيث تستطيع الدولة الموجودة فى أعالى النهر أن تحتجز أو تقيم السدود والخزانات على مجراه، فتغرق أراضى الدولة الواقعة فى أسفله، وأن التعاون والعمل الجماعى هو السبيل الوحيد لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لدول حوض النيل من المياه.

تتلخص أهداف السياسة المائية المصرية فى تجنب حدوث أزمة حول مياه النيل، والعمل على زيادة حصة مصر من مياه نهر النيل، من خلال متابعة التطورات الإقليمية والدولية فى المنطقة، والتحرك المصرى تجاه دول حوض النيل يشير إلى جملة من المستجدات والمتغيرات الحاكمة لنمط العلاقات الجماعية لدول الحوض، إذ تعكس التفاعلات المصرية تنامى الإدراك بأهمية تكامل أدوات تحركها الخارجى بحيث لا تقتصر على الجانب الفنى، وأى مشروع تنموى على نهر النيل يسهم بدور فعال فى إرساء التكامل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لشعوب ذلك الحوض.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١– أن مستقبل زيادة ايرادات مصر المائية يرتكز على عدد من المشروعات المائية المشتركة مع دول حوض النيل.

٢– الحق التاريخى المكتسب ركيزة أساسية فى التوزيع العادل لمياه النيل.

هــوامش البــحث

(١) على مبارك باشا: كتاب نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٢٦. محمد صبرى محسوب: نهر النيل مصدر الحياة لكل المصريين ماذا نحن به وبمياهه فاعلون؟، الملف العلمى (قضية المياه ونهر النيل)، مطبوعات مئوية جامعة القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٧م، ص ١٦٧.

(٢) عباس محمد شراقى: هيدروجيولوجية نهرى النيل والكنغو وإمكانية الربط بينهما، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، المجلد الأول، العدد الثانى، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية فى أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ١.

(٣) تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى عن إطار التعاون بين دول حوض النيل، القاهرة، دور الانعقاد الرابع، ١٩٨٤م، ص ٤.

(٤) جمال فتحى عيد أحمد: منشآت النيل المائية بمصر فى عصر الأسرة العلوية (١٨٠٥–١٩٥٢)م، رسالة دكتوراه، قسم الآثار الإسلامية، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٢.

(٥) حلت الدائرة الأفريقية فى الموقع الثانى من حيث أولويات السياسة الخارجية المصرية بعد الدائرة العربية، وذلك من خلال فترة حكم الزعيم جمال عبدالناصر، مما انعكس على هيكل وزارة الخارجية وفقاً للقانون رقم ١٣١٠ الصادر عام ١٩٥٥م، حيث ضمت إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية بناء على هذا القانون "الإدارة العربية والأفريقية". أنظر: أحمد محمد رمضان الطنطاوى: العلاقات المصرية الأوغندية منذ عام ١٩٨٦م، رسالة ماجستير، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٢٨.

(٦) ماهر عطية شعبان: التكامل الاقتصادى بين دول حوض النيل، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل، الفرص والتحديات (٢٥-٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ٢٨٨.

(٧) الفاتح الشيخ يوسف: علاقات دول حوض النيل والمواقف الإقليمية والدولية، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، المجلد الأول، العدد الثانى، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية فى أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٥٧.

(٨) يعد نهر النيل من أكبر الأنهار الدولية فى العالم وهو الأول من حيث الطول؛ إذ يبلغ الطول حوالى ٦٨٢٥ كم من المنبع حتى المصب، وله رافدان رئيسان هما: النيل الأبيض ويتدفق من منطقة البحيرات، والنيل الأزرق ويبدأ من بحيرة تانا فى أثيوبيا، ويلتقى النهران فى العاصمة السودانية الخرطوم. أنظر: خالد حنفى على محمود: دور المنظمات الدولية غير الحكومية فى بعض الصراعات بدول حوض النيل منذ عام ١٩٩٠م، رسالة دكتوراه، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٥٦. الفاتح الشيخ يوسف: مرجع سابق، ص ٥٩.

(٩) انفصلت جنوب السودان عن السودان فى ٩ يوليو ٢٠١١م، والمساحة تقدر بـــــــ ٦١٨ ألف كم^2، ويحدها من الشمال السودان، ومن الجنوب كينيا وأوغندا، وإثيوبيا من الجنوب الشرقى، والكنغو من الجنوب، وإفريقيا الوسطى من الجنوب الغربى. أنظر: سارة عثمان حسين: دور إثيوبيا فى العلاقة بين السودان ودولة جنوب السودان، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى" (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٤٧٨.

(١٠) الفاتح الشيخ يوسف: مرجع سابق، ص ٥٧

.

(١١) يغطى حوض النيل مساحة حوالى ٣ مليون كم²، ويمر مساره باحدى عشر دولة إفريقية يطلق عليها دول حوض النيل، هى من المنبع إلى المصب: بورندى ورواندا وتنزانيا وكينيا والكنغو الديمقراطية وأوغندا وإثيوبيا وإرتيريا وجنوب السودان والسودان ومصر، وتشغل مساحة هذه الدول ٩ مليون كم² أى ثلث القارة الأفريقية. أنظر: ريم محمد موسى: التعاون المائى بين دول حوض النيل مع التركيز على الدور المصرى، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، المجلد الأول، العدد الأول، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية فى أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٢٢. علاء الحديدى: السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م، ص ١٢٠. حازم الببلاوى: وفرة فى الطاقة وندرة فى المياه العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، السنة الأربعون، أكتوبر ٢٠٠٤م، ص ٦٢.

(١٢) مصطلح حوض النيل: من المادة اللغوية العربية (ح / و/ ض)، ويقصد به جغرافياً حوض النهر، وهو ذلك الاقليم (المكان الأرضى) الذى تنصرف مياهه السطحية إلى مجارى نهرية تتجمع كلها فى النهاية فى مجرى واحد أو أكثر حتى تصب مياهها كلها فى البحر أو غيره، أما عن حوض نهر النيل (١,١ مليون ميلاً مربعاً / ٢,٩ مليون كم²)، فهو ذلك الحوض الخاص بنهر النيل. أنظر: فاروق عبدالجواد شويقة: دراسة إيكولوجية فى أفريقيا وحوض النيل، سلسلة الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص ٤١٩.

(١٣) حمدنا الله مصطفى حسن: مصر محمد على وكشف منابع النيل، كتاب تذكارى دراسات تاريخية فى العلاقات الدولية والنظم الحضارية مهداه للأستاذ الدكتور ماهر

شعبان، الطبعة الأولى، الإفريقية الدولية للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٣١٥.

(١٤) خلال الفترة (١٩٠٤– ١٩٥٩م) كان يراود مهندسى الرى المصريين والبريطانيين أمل ضرورة الاستفادة القصوى من مياه النيل Maximum Utilization، لإقامة خزانات وسدود تكفى ليس لتخزين المياه لعام قادم فقط، إنما تتجاوز ذلك كثيراً بالاتجاه إلى إقامة Century Storage خزانات تسمح بتخزين ما يكفى من المياه لسد احتياجات مصر لمدة قرن كامل من الزمان. أنظر: عبدالمجيد عبدالرحيم الحاج أحمد: مشروع قناة جونجلى رمز التعاون المصرى السودانى والوحدة السودانية، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات" (٢٥– ٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الثانى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٧٠٥.

(١٥) تعرضت اتفاقية عام ١٩٢٩م لمعارضة مصرية تزعمها حزب الوفد ورئيسه مصطفى النحاس الذى تقدم بمذكرة فى ١٦ مايو ١٩٢٩م للملك فؤاد الأول، أوضح فيها معارضة حزبه للاتفاقية، وانتقاداته لها، فى وقت لم يبد فيه السودان وبقية دول حوض النيل أية معارضة قوية ومسموعة حينها، وذلك يرجع إلى انشغال هذه الدول بتطوير الحركات الوطنية بها، ومعالجة أثار الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك، وقوة وهمينة بريطانيا عليها. أنظر:

F.O.407-209, J2553/5/16, Telegram from Sir P.Loraine to Mr .A.Henderson, No.327 and 328, Cairo, September 10, 1929.

سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام: مشروع قناة جونجلى "حل لمشكلة مياه النيل"، الطبعة الأولى، مكتبة الأيمان الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ٦٤.

(١٦) زكى البحيرى: مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة "اتفاقيات المياه– التغلغل الصهيونى– استراتيجيات الحل"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ١٢١.

(١٧) جمهورية مصر العربية: وزارة الموارد المائية والرى "إنجازات الوزارة منذ إنشائها حتى عام ١٩٩٤م"، الكتاب الإحصائى الشامل، الجزء الثالث، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٣٨. وأنظر:
Arthur Okoth Owiro: The Nile Treaty State Succession and International Treaty Commitments: A Case Study of the Nile Water Treaties, Konrad Adenauer Foundation, 2004, PP.50-51.

(١٨) وعدالله حسين ياسين الحمدانى: نهر النيل وتأثيره على الأمن القومى العربى، المكتب الجامعى الحديث، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٩٨. شوقى الجمل: العلاقات التاريخية والثقافية والاقتصادية بين دول حوض النيل مع التركيز على دور مصر فى تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية بينهما وبين دول الحوض، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات (٢٥-٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٣. إبراهيم محمد العنائى: تسوية نزاعات استخدامات الأنهار الدولية "استخدامات نهر النيل نموذجاً"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الحادى عشر، العدد ٣٩، ٢٠١٣م، ص ٥٨. زكى البحيرى: مرجع سابق، ص ١٢١.

(١٩) أطلق الفقه الدولى وصف النهر الدولى على ذلك النهر الممتد بين إقليمى دولتين أو أكثر، وإن ظهر فى إطار مصطلحات القانون الدولى الحديث مصطلح نظام المياه الدولية، ويقصد به تلك المياه المتصلة من خلال حوض طبيعى وأن يمتد أى جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر، ويعنى القانون الدولى بنمط معين من الأنهار، وهى تلك ذات الطبيعة المزدوجة الداخلية والخارجية، أى النهر الذى يخضع لسلطة أكثر من دولة ويقع على تخوم دولتين أو أكثر، ولقد وضعت له محكمة العدل الدولية الدائمة تعريفاً محدداً: بأنه المجرى الصالح للملاحة الذى يصل عدة دول بالبحر، ومن ثم فإن هناك ثلاثة شروط لابد من توافرها فيه وهى: الصلاحية للملاحة والاتصال بالبحر واهتمام أكثر من دولة بهذا الاتصال. أنظر: هالة محمد عصام الدين عبدالمطلب: مبادرة حوض النيل ودورها فى تفعيل علاقات التعاون البينية لدول

الحوض، رسالة ماجستير، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م، هامش ص ٤٨. عبدالواحد محمد: النظام القانونى الدولى لنهر النيل، المؤتمر القومى الخامس "النيل فى عيون مصر" (١٠-١٤ ديسمبر ١٩٩٤م)، الجزء الأول، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، ص ٣٣٨. تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى عن إطار التعاون بين دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ٨.

(٢٠) التحكيم: عبارة عن مفاوضات بين دولتين متنازعتين أو أكثر بوجود وسيط ثالث بهدف التوصل إلى حل للخلاف فيما بينهما بالطرق السلمية. أنظر: وعدالله حسين ياسين الحمدانى: مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢١) جمهورية مصر العربية: وزارة الموارد المائية والرى "إنجازات الوزارة منذ إنشائها حتى عام ١٩٩٤م"، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٣٩. وأنظر: Arthur Okoth Owiro: OP.Cit, P.99

(٢٣) أحمد أبو الوفا: القيمة القانونية لاتفاقات نهر النيل، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الحادى عشر، العدد ٣٩، ٢٠١٣م، ص ١٩. زكى البحيرى: مرجع سابق، ص ص ١٢٢-١٢٣.

(٢٤) محمد نصر الدين علام: سد النهضة إدارة الأزمة وحدود الخطر، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ٣٨.

(٢٥) قبل البدء فى تنفيذ أى مشروعات بالمنابع، والذى تدعمه الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة (١٩٩٧م)، وخصص له فيها باباً كاملاً، وكذلك النصوص الواردة فى إعلان

ستوكهولم (١٩٧٢م)، ووثائق معهد القانون الدولى وجمعية القانون الدولى، وهذا المبدأ يحفظ لمصر حقها فى عدم قيام دول المنابع بإقامة أى مشروعات على نهر النيل أو فروعه إلا بعد إخطار مصر المسبق بها قبل الشروع فى تنفيذها لدراسة مدى تأثيرها على المياه الواصلة للسد العالى، الذى تتراكم فى بحيرته المياه الواردة من المنابع كمخزون استراتيجى، ومن ثم موافقة مصر على تلك المشروعات من عدمه وفقاً لما هو منصوص عليه فى اتفاقيات ١٨٩١م،١٩٠٢م، ١٩٠٦م، ١٩٢٩م، ١٩٩٣م. أنظر: عادل أنور خفاجى: حقيقة اتفاقيات مياه النيل التاريخية، الأهرام (العدد ٤٤٧٨٢، الخميس ١٦ يوليو ٢٠٠٩م)، ، ص ١٠.

(٢٦) أيمن السيد محمود عبدالوهاب: السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١م، رسالة ماجستير، قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٨٧. وأنظر:

Alice Stanton Jones: Anglo- Egyptian Rivalry in the Sudan, Its Historical Background and International Implications, Master of Arts Degree, International Relations Department, University of Southern California, 1950, P.113.

(٢٧) سيد محمد موسى حمد: العلاقات الدولية بين دول حوض النيل وأثرها على الأمن القومى المصرى، رسالة دكتوراه، قسم القانون والسياسة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٧م، ص ١٧. جوزيف رامز أمين: تطور العلاقات بين دول حوض النيل الشرقى، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى"، (٢٨– ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٢٩٧.

(٢٨) محمد شوقى عبدالعال: الانتفاع غير العادل: مشروع سد النهضة فى ضوء الوضع القانونى لنهر النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣م، ص ٧٢. الفاتح الشيخ يوسف: مرجع سابق، ص ٦٦.

(٢٩) مبدأ الحق التاريخى المكتسب تدعمه نصوص القانون الدولى الواردة فى قواعد هلسنكى عام ١٩٦٦م، وبعض أحكام محكمة العدل الدولية، وهذا المبدأ يحفظ لمصر حصتها من مياه النيل والتى تقدر بـــــــــ ٥٥,٥ مليار م^3 سنوياً والمحددة فى اتفاقية عام ١٩٥٩م. أنظر: عادل أنور خفاجى: مرجع سابق، ص ١٠.

(٣٠) جمهورية مصر العربية: وزارة الموارد المائية والرى "إنجازات الوزارة منذ إنشائها حتى عام ١٩٩٤م"، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٣١) كان أول من أشار إلى إمكانية بناء خزان على النيل الأبيض لتخزين المياه فى أوقات الفيضان العالى وصرفها فى أوقات التحاريق هو "وليم جارستن William Garstin" فى بداية القرن العشرين. أنظر:

Biong Kuol Deng: Cooperation between Egypt and Sudan over the Nile River Waters: the challenges of duality, African Sociological Review, Vol.11, No.1, 2007, PP.42-43.

زكى البحيرى: مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٣٢) أحمد المنتصر حيدر: الإستراتيجية المائية وتأثيرها على العلاقات السودانية المصرية، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى" (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد الدراسات والبحوث

الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٤٩٧. رشدى سعيد: مستقبل الاستفادة من مياه النيل، كتاب عن أزمة مياه النيل إلى أين؟، مركز البحوث العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٦.

(٣٣) عبدالله عبدالرازق إبراهيم: المياه والأمن القومى المصرى، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات" (٢٥-٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٧٠.

(٣٤) زكى البحيرى: مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ١٣٦.

(٣٦) عبدالقادر إسماعيل: تأثير مشكلة جنوب السودان على قناة جونجلى (١٩٥٥-١٩٨٥)م، أعمال ندوة خمسون عاماً على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان (١٩٥٩-٢٠٠٩)م، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩م، القاهرة، ص ١٧٣.

(٣٧) سيد محمد موسى حمد: مرجع سابق، ص ١٨.

(٣٨) المرجع نفسه، ص ١٨.

(٣٩) السودان بالنسبة لمصر يشكل أهمية خاصة، حيث أنه ملتقى روافد نهر النيل القادمة من أثيوبيا عبر النيلين الأبيض والأزرق لتعبره فى اتجاه مصر، لقد حظيت العلاقة المائية بين البلدين بإهتمام خاص لأعتبارات الجغرافيا والتاريخ والدين واللغة والمصاهرة، فضلاً عن الموقع السياسى للسودان بالنسبة إلى مصر، يضاف إلى ذلك

كونهما دولتى مصب، ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م والتى أحدثت تغييراً كبيراً فى مشروعات الرى المصرى، فقد كان الاتجاه المصرى قبل الثورة هو تنفيذ مشروعات رى كبرى لتخزين مياه النيل خارج الحدود المصرية، ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م اتجه التفكير إلى السيطرة على نهر النيل من داخل مصر وتخزين المياه داخل الحدود المصرية. أنظر: نازك عبدالحميد هلال: آفاق التعاون المائى المصرى السودانى، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات"، (٢٥– ٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٩٢.

(٤٠) يقع سد الروصيرص على النيل الأزرق على بعد ٢٦٥ كم من سد سنار، وقد أنشأته حكومة السودان وبدأ العمل فى بنائه سنة ١٩٦١م، وانتهى بنائه سنة ١٩٦٦م، وقد مول البنك الدولى للإنشاء والتعمير وحكومة ألمانيا الغربية المشروع بـــــــ ١٨ مليون جنيه. أنظر: عبدالله عبدالرازق إبراهيم: مرجع سابق، ص ٧٠.

(٤١) ينبع النيل الأزرق من جنوب بحيرة تانا، ويعرف عند خروجه منها باسم "نهر أباى"، وقد سُمى بالأزرق نظراً للون رواسبه الداكنة، ويُعد من أهم روافد النيل بالنسبة لمصر حيث يمد النيل بنحو ٥٦ % من مائيته. أنظر: شيرين مبارك بسيس فضل الله: نهر النيل فى العلاقات المصرية الإثيوبية (١٩٥٢–١٩٧٤)م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ الحديث، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، (د.ت)، ص ٤.

(٤٢) أشرف محمد عبدالحميد كشك: السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل فى التسعينيات، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٧٠.

(٤٣) ولد اللواء طلعت فريد بأم درمان فى يناير ١٩٢١م، وأكمل تعليمه بأم درمان، ثم التحق بكلية غوردون وأتم تعليمه فيها وتخرج منها فى يناير ١٩٣٨م، وقد تدرج فى الرتب العسكرية إلى أن رقى لرتبة الأميرالاى فى ٢٨ يونيه ١٩٥٨م، ثم إلى رتبة اللواء فى يوليو ١٩٥٨م، وبعد تحول السلطة سنة ١٩٥٨م فى السودان أصبح من أعضاء المجلس المركزى الحاكم فى السودان، وتولى رئاسة الوفد السودانى للمفاوضات مياه النيل. أنظر: توفيق محمد جاب الله: التحولات السياسية فى السودان(١٩٥٨–١٩٦٩)م وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية "مدعمة بأهم الوثائق والإتفاقيات الدولية"، المكتب الجامعى الحديث، القاهرة، ٢٠١٠م، هامش ص ١٨٥.

(٤٤) يمكن تقسيم مشروعات ضبط الأنهار من حيث الهدف كالتالى: مشروعات الهدف منها رى الأراضى الزراعية أو توفير مياه الشرب، ومشروعات الهدف منها توليد القوى الهيدروكهربائية، ومشروعات الهدف منها تيسير الملاحة، ومشروعات الهدف منها حماية العمران من الفيضان. أنظر: صلاح محمد عبدالحميد: السد العالى ومشروعات ضبط النيل، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٣٤.

(٤٥) على الطاهر عريبى: الآثار السياسية لاتفاقية ١٩٥٩م عن العلاقات المصرية بدول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى"، (٢٨– ٢٩) مايو ٢٠١٢، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٥٦٤.

(٤٦) محمد عبدالغنى سعودى: إفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٣٤٣. تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى عن إطار التعاون بين دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤٧) توفيق محمد جاب الله: مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٤٨) نصت اتفاقية المياه عام ١٩٥٩م أن يتولى السودان بالاتفاق مع جمهورية مصر العربية إنشاء مشروعات لزيادة ايراد النيل يمنع الضائع فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف والنيل الأبيض، ويوزع صافى الفائدة مناصفة، وتتولى جمهورية السودان الانفاق على المشروعات من مالها وتدفع جمهورية مصر نصيبها من التكاليف. أنظر: محمد عبدالغنى سعودى: مرجع سابق، ص ٣٤٤.

(٤٩) محمد الفاضل عوض عثمان: إثيوبيا ومياه النيل (١٩٢٩–١٩٥٩)م، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات (٢٥– ٢٦) مايو، الجزء الأول، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ١٣

(50) Hamdy Hassan and Ahmed AL Rasheedy: The Nile River and Egyptian Foreign Policy Interests, African Sociological Review, Vol.11, No.1, 2007, P.35.

(٥١) عبدالله عبدالرازق إبراهيم: مرجع سابق، ص ٧٢.

(٥٢) يقابل الضرر على وجه العموم عدة مصطلحات إنجليزية متنوعة فيطلق عليه Damage أو Injury أو Loss أو Harm، ويعرف بأنه: " انتهاك لحق قانونى معنى"، ويعرف أيضاً بأنه: "مساس بحق أو مصلحة مشروعة لأحد أشخاص القانون الدولى". أنظر: مساعد عبدالعاطى شتيوى: الضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية على الأنهار الدولية "دراسة تطبيقية على حوض النيل"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الحادى عشر، العدد ٣٩، ٢٠١٣م، ص ٨١.

(٥٣) عبدالملك عودة، حمدى عبدالرحمن: التعاون الاقليمى فى القرن الأفريقى وحوض النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م، ص ١٦٢. شوقى الجمل: مرجع سابق، ص ٣. تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى عن إطار التعاون بين دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٥.

(٥٤) حاتم صدقى: النيل صانع الحضارة فى دائرة الخطر، الملف العلمى (قضية المياه ونهر النيل)، مطبوعات مئوية جامعة القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٧م، ص ١٨٥. تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى عن إطار التعاون بين دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٤. توفيق محمد جاب الله: مرجع سابق، ص ١٩١.

(٥٥) تبلغ حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩م، تستخدم فى الزراعة (٤٥ مليار متر مكعب يذهب ثلثاها إلى احتياجات الحاصلات الزراعية والثلث الباقى للصرف)، كما تستخدم لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية (١,٣ مليار متر مكعب)، ويُفقد ما يقرب من ٩,٢ مليار متر مكعب إما من خلال النقل (٦,٧ مليار متر مكعب) أو من خلال ضرورة إطلاق كميات من المياه لجعل النيل صالحاً للملاحة أو لتأمين المياه الكافية لتوليد الكهرباء فى أسوان. أنظر: رشدى سعيد: مرجع سابق، ص ١٩.

(56) Kingsley Hayness and Dale Whittington: International Management of the Nile Stage Three?, Geographical Review, Vol.71, No.1, 1981, P.18.

(٥٧) ينبع نهر عطبرة من مرتفعات إثيوبيا شمال شرق بحيرة تانا، وله رافدان رئيسيان هما بحر السلام وستيت، يتغذيان من الأمطار التى تسقط على الجوانب الشمالية للمرتفعات الإثيوبية، ويُعد نهر ستيت من أهم روافد العطبرة، بل تكاد تفوق أهميته العطبرة نفسه نظراً لطوله ولكمية المياه والغرين التى يحملها. أنظر: أمين

سامى باشا: تقويم النيل، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩٧. شيرين مبارك بسيس فضل الله: مرجع سابق، ص ٤.

(٥٨) عبدالله عبدالرازق إبراهيم: مرجع سابق، ص ٧٠.

(٥٩) توفيق محمد جاب الله: مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٦٠) إن فكرة إنشاء خزان على بحيرة فيكتوريا ليست وليدة أعوام إنشائه، إذ أنها تعود إلى خمسينات القرن التاسع عشر الميلادى، عندما أشار الرحالة اسبيك إلى إمكانية حجز المياه فى بحيرة فيكتوريا، وتبعه فى ذلك وليم جارستين فى بدايات القرن العشرين عندما أشار إلى أنه من الصواب إقامة حبس تُحكم به مياه منفذ البحيرة. أنظر: سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام: مشروعات زيادة إيراد النيل، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ٢١٠.

(٦١) اكتشف بحيرة فيكتوريا الرحالة سبيك فى عام ١٨٥٨م، وأطلق عليها اسم فيكتوريا تيمناً باسم الملكة البريطانية فيكتوريا حينذاك، وهى تتكون من مجموعة من الروافد أهمها نهر كاجيرا الذى يدخل البحيرة بالقرب من الحدود بين أوغندا وتنزانيا الذى يعد أول روافد منابع النيل الاستوائية، وتُعد بحيرة فيكتوريا بحيرة دولية؛ لأنها تقع فى ثلاث دول هى أوغندا فى الشمال وبها ٤٣% من مساحة البحيرة، وتنزانيا فى الجنوب وبها ٥١% من مساحتها، وكينيا فى الشرق وبها ٦% من مساحة البحيرة الكلية. أنظر: سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام: مشروعات زيادة إيراد النيل، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(62) Alice Stanton Jones: Op.Cit, P.118.

(63) F.O.407-228, J 1130/ 14210/16: Egypt: Nile Waters Project "Proposed Dam at Owen Falls", Telegram From Sir R.Campbell To Ibrahim Dessouky Abaaza Pasha, Cairo, 19 Th January 1949.

(٦٤) زكى البحيرى: مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٦٥) سلطان فولى حسن: سد أوين فى أوغندا "دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية"، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م، ص ص ١٨– ١٩.

(٦٦) المرجع نفسه، ص ص ١٣٨– ١٣٩.

(٦٧) بى بى هاويل، جى آلان: نهر النيل مشاركة فى مورد نادر عرض تاريخى وفنى لإدارة المياه ولقضايا اقتصادية وقانونية، ترجمة: توفيق على منصور، المركز القومى للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٤٩. تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى عن إطار التعاون بين دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٧.

(٦٨) سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام: مشروعات زيادة إيراد النيل، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٦٩) المرجع نفسه، ص ٢٢٦.

(٧٠) زكى البحيرى: مرجع سابق، ص ص ٢١٢–٢١٣.

(٧١) الأهرام: ١٣ / ٥ / ١٩٩١م، السنة ١١٥، العدد ٣٨١٤٢، ص ١.

(٧٢) سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام: مشروعات زيادة إيراد النيل، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٧٣) إبراهيم محمد العنائى: مرجع سابق، ص ٥٩.

(٧٤) محمد فؤاد: مشروعات مائية... ولكن، الأهرام (الأحد ٢٣ مايو ٢٠١٠م، العدد ٤٥٠٩٣)، ص ٩.

(٧٥) تتكون كلمة الهيدرومترولوجية من: الهيدرولوجيا Hydrology والميترولوجيا Meteorology، والهيدرولوجيا علم يبحث فى خصائص المياه وظواهرها، وكيفية توزيعها على سطح الأرض وفى التربة وفى طبقات الجو، أما الميترولوجيا علم يبحث فى الجو وظواهره المناخية. أنظر: شيرين مبارك بسيس فضل الله: مرجع سابق، ص ٢.

(٧٦) محمود أبو زيد: جهود مصر لجعل حوض النيل للمنفعة المشتركة وليس الصراع، الأهرام (الأثنين ١٧ مايو ٢٠١٠م، العدد ٤٥٠٨٧)، ص ٦.

(٧٧) أحمد المنتصر حيدر: الأمن المائى بحوض النيل والعلاقات السودانية المصرية، شركة مطابع السودان، ١٩٧٦م، ص ٣٤٦.

(٧٨) تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى عن إطار التعاون بين دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٩.

(٧٩) المرجع نفسه، ص ١٩.

(٨٠) محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص ٦.

(٨١) ريم محمد موسى: مرجع سابق، ص ٢٦.

(٨٢) هالة محمد عصام الدين عبدالمطلب: مرجع سابق، ص ٥٥.

(٨٣) الهضبة الإثيوبية: أحد منابع نهر النيل الرئيسية ويستمد منها نهر النيل حوالى ٨٥ % من متوسط الموارد المائية وتمده بحوالى ٧١ مليار متر مكعب عند أسوان. أنظر: عباس محمد شراقى: المشروعات المائية فى إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات (٢٥–٢٦ مايو ٢٠١٠)"، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ١٦٠.

(٨٤) هالة محمد عصام الدين عبدالمطلب: مرجع سابق، ص ٥٥.

(٨٥) شملت أعمال المرحلة الأولى لمشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية إقامة محطات إضافية لجمع المعلومات (٢٤ محطة للأرصاد الجوية، ١٥٦ محطة للأمطار، بما فى ذلك ٦ محطات لتسجيل كمية الأمطار، ٦٧ محطة هيدروليكية، ١٤ محطة تسجيل مناسيب مياه البحيرات). أنظر: تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى عن إطار التعاون بين دول حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٩.

(٨٦) عبدالله عبدالرازق إبراهيم: مرجع سابق، ص ص ٧٨– ٧٩.

(٨٧) المرجع نفسه، ص ص ٧٨– ٧٩.

(٨٨) المرجع نفسه، ص ص ٧٨– ٧٩.

(٨٩) أنشئ الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بمقتضى القرار الجمهورى الصادر فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٠م، ويستهدف تقديم المعونة الفنية للدول الأفريقية والمساهمة فى دراسات جدوى مشروعات التنمية الخاصة بالدول الأفريقية. أنظر: سيد محمد موسى حمد: مرجع سابق، ص ٨٩. أحمد محمد رمضان الطنطاوى: مرجع سابق، ص ١١٢.

(٩٠) أيمن السيد عبدالوهاب: مياه النيل فى السياسة المصرية ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخى، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٥٤.

(٩١) إبراهيم ممدوح فوده: دور الثقافة فى تعزيز التعاون بين مصر ودول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولى السنوى " حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى"، (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٤٣٧.

(٩٢) ومن الاتفاقيات التى عقدها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول حوض النيل كالتالى:

١- إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية بوروندى فى ٦ سبتمبر ١٩٨١م.

٢- إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية تنزانيا فى ٨ سبتمبر ١٩٨١م.

٣- إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية كينيا فى ٣ نوفمبر ١٩٨١م.

٤- إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية رواندا فى ١ نوفمبر ١٩٨٢م.

٥- إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية أوغندا فى ٣ يناير ١٩٨٦م.
٦- إتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية فى ١٠ مارس ١٩٨٩م. أنظر: سيد محمد موسى حمد: مرجع سابق، ص ص ٣٦-٣٧.

(٩٣) سارة محمد السمان أحمد لطفى: سياسة إسرائيل الخارجية تجاه دول حوض النيل بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥م، ص ص ٩٥-٩٦.
(٩٤) حسام الإمام: النيل المستقبل ومفترق الطرق "دراسة فى التعاون الإقليمي لتنظيم استخدامات مياه حوض النيل فى ضوء قواعد وأحكام القانون الدولى العام"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص ١٢٥.

(٩٥) ظهرت اللغة السواحيلية فى أفريقيا منذ القرن الثالث عشر الميلادى، وهى لغة من لغات البانتو الأفريقية، ولكنها استعارت كثيراً من ألفاظ اللغات الأخرى وأهمها اللغة العربية واللغة الفارسية، وترجع أهميتها كلغة أفريقية، حيث أنها أهم لغات شرق أفريقيا إذ يتكلمها أكثر من مليون نسمة كلغة أم، انتشرت اللغة السواحيلية فى تنزانيا وكينيا ورواندا وبوروندى وجنوب الصومال وشمال موزمبيق. أنظر: محمد عبدالغنى سعودى: قضايا إفريقية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٨٠م، ص ١٤٤. على أحمد شعبان: التكبير والتصغير فى اللغة السواحيلية، الندوة الدولية لحوض النيل، مارس ١٩٨٧م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ٦٤٥.

(٩٦) لاجوس: أكبر مدن نيجريا وغرب أفريقيا، وتعد إحدى أكثر مدن أفريقيا بالسكان؛ حيث بلغ عدد سكانها عام ٢٠٠٥م حوالى ٨,٧٨٨,١٣٣ نسمة، وكانت سابقاً عاصمة نيجريا منذ استقلالها عام ١٩٦٠م قبل مدينة أبوجا التى أصبحت العاصمة

النيجرية فى ١٢ يناير ١٩٩١م. أنظر: وعدالله حسين ياسين الحمدانى: مرجع سابق، ص ١١١.

([٩٧]) بطرس بطرس غالى: إدارة المياه فى وادى نهر النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م، ص ١١٦. عبدالله عبدالرازق إبراهيم: مرجع سابق، ص ٧٦.

([٩٨]) جوزيف رامز أمين: مرجع سابق، ص ٣٠٠.

([٩٩]) المرجع نفسه، ص ٣٠٠.

([١٠٠]) المرجع نفسه، ص ٣٠٠.

([١٠١]) بطرس بطرس غالى: مرجع سابق، ص ١١٧.

([١٠٢]) ريم محمد موسى: مرجع سابق، ص ٢٧.

([١٠٣]) عقد الاجتماع الأول لوزراء دول مجموعة الاندوجو فى الخرطوم بالسودان (٢–٤) نوفمبر عام ١٩٨٣م، وعقد الاجتماع الثانى فى كينشاسا عاصمة الكنغو الديمقراطية (٣–٤) سبتمبر عام ١٩٨٤م، وعقد الاجتماع الثالث فى القاهرة (٧–٨) أغسطس عام ١٩٨٥م، وعقد الاجتماع الرابع فى كينشاسا (١٨–٢١) مايو عام ١٩٨٧م، والاجتماع الخامس عقد فى القاهرة (٣٠ أكتوبر– ٢ نوفمبر) عام ١٩٨٨م، والاجتماع السادس عقد فى أديس أبابا عاصمة أثيوبيا فى ٢٦ فبراير عام ١٩٩٠م، والاجتماع السابع عقد فى أديس أبابا فى ٢٧ فبراير ١٩٩١م. أنظر: الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا خلال أثنى عشر عاماً (١٩٧٧– ١٩٨٨م)، كتاب أبيض صادر

عن وزارة الخارجية المصرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ص ٤٣٣– ٤٥١.

(١٠٤) بطرس بطرس غالى: مرجع سابق، ص ١١٧.

(١٠٥) جوزيف رامز أمين: مرجع سابق، ص ٣٠٠.

(١٠٦) حسام الإمام: مرجع سابق، ص ١٣٤.

(١٠٧) سارة محمد السمان أحمد لطفى: مرجع سابق، ص ٩٦.

(١٠٨) تكون حماية المياه من خلال ثلاثة أوجه مختلفة هى: حماية مياه المنشآت من الاستنزاف والتدهور، وحماية المياه من الإسراف والتبذير وسوء الاستعمال، وأخيراً حماية المياه العامة من التلوث، وتتمتع هذه المنشآت بحرام (جمع حرم) لعدم الإضرار بمياه المنشآت من الوجهة والكمية والنوعية. أنظر: نبيل روفائيل: الوضع الراهن للموارد المائية العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، السنة الأربعون، أكتوبر ٢٠٠٤م، ص ٧٣.

(١٠٩) سارة محمد السمان أحمد لطفى: مرجع سابق، ص ٩٧.

(١١٠) ريم محمد موسى: مرجع سابق، ص ٢٨. سارة محمد السمان أحمد لطفى: مرجع سابق، ص ٩٧.

(١١١) أحمد السيد النجار: تعاون لا صراع: المشروعات الممكنة فى حوض النيل، الأهرام، الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠م، العدد ٤٥٠٨٣، ص ١٠.

(١١٢) بحيرة كيوجا: تقع داخل الأراضى الأوغندية، وهى بحيرة ضحلة تكثر بها المستنقعات وتبلغ مساحتها شاملة المستنقعات التى تحيط بها حوالى ٦٢٧٠ كم^2، وترتبط التدفقات الواردة إلى بحيرة كيوجا بالتدفقات الخارجة من بحيرة فيكتوريا عبر نيل فيكتوريا، إلا أنها تُفقد مياهها بالكامل نتيجة التبخر. أنظر: محمد رجب زكى تمام: نهر النيل فى العلاقات المصرية الأوغندية (١٩٢٩-١٩٩١)م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ٦٢.

(١١٣) يعتبر نيل فيكتوريا هو المخرج الوحيد لبحيرة فيكتوريا الذى تخرج إليه مياه البحيرة منحدرة فوق مجموعة من الشلالات، منها شلالات ريبون، وشلالات أوين. أنظر: سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام: مشروعات زيادة إيراد النيل، مرجع سابق، ص ٢٠٩. محمد رجب زكى تمام: مرجع سابق، ص ٦١.

(١١٤) صلاح محمد عبدالحميد: مرجع سابق، ص ص ١٢٨- ١٣٠.

(١١٥) المرجع نفسه، ص ص ١٢٨- ١٣٠.

(١١٦) استمدت قناة جونجلى اسمها من القرية الواقعة فيها القناة بجنوب السودان. أنظر: عبدالقادر إسماعيل: مرجع سابق، هامش ص ١٨٦.

(١١٧) تقدمت الحكومة المصرية بمشروع قناة جونجلى إلى الحكومة السودانية عام ١٩٣٨م، والذى يهدف إلى التخزين فى البحيرات الإستوائية وإنشاء القناة بسعة ٥٥ مليون م^3، وضبط المياه للوفاء باحتياجات مصر وقت الحاجة، وانتهت الدراسات والمقترحات بعد اتفاقية عام ١٩٥٩م بشق قناة من جونجلى على نهر الاثم وتصب هذه القناة عند بلدة بورمتى ومصبها عند التقاء نهر السوباط بالنيل الأبيض عند ملكال. أنظر: عبدالرحمن إسماعيل الصالحى: حوض نهر النيل دراسة قانونية، الندوة

الدولية لحوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٣٨١.

([١١٨]) حاتم صدقى: مرجع سابق، ص ١٨٧.

([١١٩]) عبدالقادر إسماعيل: مرجع سابق، ص ١٥٧.

([١٢٠]) تُعد بحيرة تانا مخزناً للمياه التى تصل إليها من روافد عديدة، إضافة لكونها منبع النيل الأزرق، وهى عبارة عن بحيرة صغيرة الحجم تبلغ ٣١٠٠ كم^2، محاطة بالجبال التى يبلغ ارتفاعها حوالى ثلاثة ألاف متر، وتقع على منسوب ١٨٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، وموقع البحيرة قريب جداً من الحافة الغربية للهضبة الإثيوبية. أنظر: شيرين مبارك بسيس فضل الله: مرجع سابق، ص ٥.

([١٢١]) كان إقليم جنوب السودان يشتمل ثلاث مديريات هى: أعالى النيل، والإستوائية وبحر الغزال، ثم توحدت هذه المديريات الثلاث فى إقليم واحد فى مارس ١٩٧٢م، الذى تمتع بالحكم الذاتى فى ظل جمهورية السودان، وظل الإقليم موحداً حتى ٥ يونيه ١٩٨٣م، وفى ١٤ فبراير ١٩٩٤م تم تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية، وتم تقسيم جنوب السودان إلى ثمان ولايات هى: أعالى النيل وجونجلى والوحدة والبحيرات وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وشرق الإستوائية وغرب الإستوائية. أنظر: سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام: مشروع قناة جونجلى "حل لمشكلة مياه النيل"، مرجع سابق، ص ٢٥.

([١٢٢]) سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام: مشروعات زيادة إيراد النيل، مرجع سابق، ص ٥٩.

([١٢٣]) المرجع نفسه، ص ص ١٠٢– ١٠٣.

(١٢٤) سلطان فولى حسن: مرجع سابق، ص ٣٣.

(١٢٥) عبدالقادر إسماعيل: مرجع سابق، ص ١٨٢

(١٢٦) رشدى سعيد: مرجع سابق، ص ١٧.

(١٢٧) تولت الشركات الفرنسية أعمال حفر قناة جونجلى عام ١٩٧٨م، لكن بعد حفر ما يقرب من (٢٥٠-٣٦٠) كيلو متر فى القناة، تعرضت الشركة للهجوم المسلح المتكرر من قبل جيش تحرير الشعب السودانى فى قناة جونجلى مما جعلها تنصرف عن الموقع ليصبح المشروع المقترح مجرد فكرة. أنظر: مصطفى أبو العزائم: مياه النيل "القسمة بين دول الحوض"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد العاشر، العدد ٣٦، ٢٠١٢م، ص ٥٢. وأنظر:

Ashok Swain: Ethiopia, The Sudan and Egypt: The Nile River Dispute, the Journal of Modern African Studies, Vol.35, No.4, 1997, P.682.

(١٢٨) حاتم صدقى: مرجع سابق، ص ١٨٧.

(١٢٩) بطرس بطرس غالى: مرجع سابق، ص ١١٨.

(١٣٠) عباس محمد شراقى: هيدروجيولوجية نهرى النيل والكنغو وإمكانية الربط بينهما، مرجع سابق، ص ٨.

(١٣١) عبدالله عبدالرازق: مرجع سابق، ص ٧٣.

(١٣٢) سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام: مشروعات زيادة إيراد النيل، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(١٣٣) عباس محمد شراقى: هيدروجيولوجية نهرى النيل والكنغو وإمكانية الربط بينهما، مرجع سابق، ص ٨.

(١٣٤) ياسر على هاشم: الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م، ص ١٥٣.

(١٣٥) محمود أبو زيد: مرجع سابق، ص ٦.

(١٣٦) زكى البحيرى: دور مصر فى تنمية حوض النيل: مدخل لحل مشكلات المياه، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل" الفرص والتحديات" (٢٥-٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ٢٧.

(١٣٧) ريم محمد موسى: مرجع سابق، ص ٣٤.

(١٣٨) سامى زكى يعقوب: البعد المائى فى العلاقات السياسية المصرية الإثيوبية، رسالة ماجستير، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص ص ١٣٨- ١٣٩

(١٣٩) عبدالمنعم سعيد: أخطار على نهر النيل، الأهرام (السبت ٢٢ مايو ٢٠١٠م، العدد ٤٥٠٩٢)، ص ٥. ياسر على هاشم: مرجع سابق، ص ١٥٨.

(١٤٠) حمدى عبدالرحمن: هل أصبح نهر النيل فى خطر؟، الأهرام (الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠م، العدد ٤٥٠٨٨)، ص ١٠.

الملاحق

Telegram from MOHAMED MAHMOUD PASHA TO LORD LIOYD, Cairo, 7th May, 1929.

……

Excellency,

In confirmation of our recent conversations, I have the honour to communicate to your, Excellency the views of the Egyptian Government in regard to those irrigation questions. It is realised that the development of the Sudan a quantity of the Nile water greater than that, which has been so far utilized by the Sudan.As your Excellency is aware, the Egyptian Government has always been anxious to encourage such development, and will therefore continue that policy, and be willing to agree with His Majesty′s Government upon such an increase of this quantity as does not infringe Egypt′s natural and historical rights in the waters of the Nile and its requirements of agricultural extension, subject to satisfactory assurances as to the safeguarding of Egyptian interests as detailed in later Paragraphs of this note.

The Egyptian Government therefor accepts the findings of the 1925 Nile Commission, whose report is annexed hereto, and is considered an integral part of the present agreement.

Save with the previous agreement of the Egyptian Government, no irrigation or power works or measures are to be constructed or taken on the River Nile and its branches, or on the lakes from which it flows, so far as all these are in the Sudan or in countries under British administration, which would, in such a manner as to entail any prejudice to the interests of Egypt, either reduce the quantity of water arriving in Egypt or modify the date of its arrival, or lower its level.

M. MAHMOUD PASHA

PRESIDENT Council of Ministers

مذكرة محمد محمود باشا إلى اللورد لويد المندوب السامى البريطانى بمصر

القاهرة ،٧ مايو ١٩٢٩م

.....

" تأكيداً على المحادثات الأخيرة، يكون لدى عظيم الشرف فى الاتصال بكم، وأنه من الواضح أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذى يستخدمه، ولما كانت الحكومة المصرية دائماً شديدة الاهتمام بعمران السودان، وهى مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية، وبناء على ذلك تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥م، ومرفق بهذه المذكرة تقرير لجنة مياه النيل المشار إليها، وحفاظاً على الاتفاق بين حكومة مصر وحكومة جلالة الملك ببريطانيا، يمنع إقامة أى مشروع من أى نوع على نهر النيل، أو روافده أو البحيرات التى تغذيها كلها إلا بموافقة مصر، لا سيما إذا كانت هذه المشروعات ستؤثر فى كمية المياه التى كانت تحصل عليها مصر، أو فى تواريخ وصول تلك المياه إلى مصر"

محمد محمود باشا

رئيس مجلس الوزراء المصرى

Telegram from LORD LIOYD to MOHAMED MAHMOUD PASHA.

The Presidency, Cairo, 7th May, 1929.

…… ……..

I would remind your Excellency that His Majesty′s Government in the United Kingdom have already acknowledged the natural and historical rights of Egypt in the waters of the Nile. I am to state that His Majesty′s Government in the United Kingdom regard the safeguarding of those rights as a fundamental principle of British Policy, and to convey to your Excellency the most positive assurances that this principle and the detailed provisions of this agreement will be observed at all times and under any conditions that may arise.

Lord LLOYD

High Commissioner

مذكرة اللورد لويد المندوب السامى البريطانى بمصر إلى محمد محمود باشا

القاهرة، ٧ مايو ١٩٢٩م

.....

يكون لدى عظيم الشرف فى قبول خطابكم، أُذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك "بريطانيا" سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل، وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر أن المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسياً من مبادئ السياسة البريطانية، كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستنفذ فى كل وقت لاحق، أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد.

اللورد لويد

المندوب السامى البريطانى بمصر

F.O.407-216, J 1130/14210/16: Egypt: Nile Waters Project "Proposed Dam at Owen Falls", Telegram from Mr.Chapman – Andrews to Ibrahim Dessouky Abaza Pasha, Cairo, 19th January, 1949.

……

With reference to the Royal Egyptian Ministry for Foreign Affairs note No.237 of 7th May, 1947, on the subject of the proposed reservoir in Lake Albert, I now have the honour to inform your Excellency, under instructions from His Majest′s principal Secretary of State for Foreign Affairs, that the Government of Uganda, in view of their urgent need of electric power, have decided to place orders for work on the construction of a hydro- electric power station at Owen Falls on the lines discussed by the technical experts of the respective Governments at Cairo in April last, but to operate initially only on the natural flow of the river.

The dam is being designed in such a way as to permit of an installed capacity up to 15.000 K.W. The present installation of the Uganda Government is to install turbines to give a capcity of 90.000 K.W only. No extension of the capcity such as would require for its operation more than the natural flow of the river will be undertaken without prior consultation between our respective Governments in accordance with the undertaking assumed.

By his Majest′s Government in the United Kingdom by the exchange of notes in regard to the use of the waters of the River Nile of 7th May, 1929.

I have&.

E.A.CAPMAN-ANDREWS

مذكرة تشابمان أندروز إلى إبراهيم باشا الدسوقى أباظا بشأن مقترح بناء سد شلالات أوين فى أوغندا

القاهرة، ١٩ يناير ١٩٤٩م

.....

بالرجوع إلى مذكرة وزارة الشئون الخارجية المصرية رقم ٢٣٧ بتاريخ ٧ مايو ١٩٤٧م، فيما يخص موضوع اقتراح بناء سد بحيرة ألبرت، فإنه وفقاً لتعليمات سكرتير الدولة للشئون الخارجية بحكومة جلالة الملك فى بريطانيا، ووفقاً لرأى حكومة أوغندا فى الحصول على الطاقة الكهربائية، فقد قررت حكومة جلالة الملك فى بريطانيا إنشاء محطة كهربائية فى شلالات أوين فى أوغندا، من خلال الرجوع للجنة الفنية فى القاهرة.

أنه سوف يتم تصميم سد أوين بحيث تصل قدرته على توليد الطاقة الكهربائية مستقبلاً إلى ١٥٠,٠٠٠ كيلو وات، وتنوى حكومة أوغندا تركيب توربينات تكفل طاقة قدرها ٩٠,٠٠٠ كيلو وات فقط فى الوقت الراهن، ولن تجرى عملية زيادة الطاقة المولدة من السد، دون أن يتم مسبقاً تشاور بين حكومتى بريطانيا ومصر حسب مقتضى اتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩م.

اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩م

.....

فى مجال التعاون الأمين على استجلاء الحقوق، وعلى توحيد الجهود لتنفيذ السلسة المحكمة من المشروعات اللازمة للإنتفاع الكامل بمياه النيل، عقدت مصر والسودان اتفاقاً فى نوفمبر ١٩٥٩م، لتحقيق هذا الغرض جاء مثلاً يحتذى للوسيلة التى يمكن للدول المجاورة أن تتبعها لتحقيق نفعها الكامل من النهر المشترك دون ما ثغرة يمكن أن ينفذ منها خلاف.

ولقد كان للتطور الذى حدث منذ توقيع اتفاق ١٩٢٩م، وما اقترن باتجاه للتوسع الزراعى فى كل من مصر والسودان، وأدى إلى مفاوضات انتهت بعقد اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل، فيما يلى ما تضمنه من نصوص:

* نظراً لأن نهر النيل فى حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطاً كاملاً ولزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية السودان وجمهورية مصر على غير النظم المعمول بها الآن، ونظراً لأن هذه الأعمال تحتاج حتى انشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الإفادة منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلة...

* ونظراً إلى أن اتفاقية مياه النيل المعقودة فى سنة ١٩٢٩م، قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل، ولم يشمل مداها ضبطاً كاملاً لمياه النهر، فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يلى:

* <u>الحقوق المكتسبة الحاضرة</u>:

١– يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هو الحق المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده المنوه عنها فى هذا الاتفاق، ومقدار هذا الحق ٤٨ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان سنوياً.

٢- يكون ما تستخدمه جمهورية السودان فى الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها، ومقدار هذا الحق أربعة مليارات متر مكعب مقدرة عند أسوان سنوياً.

* مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين:

١- لضبط مياه النهر والتحكم فى منع انسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالى عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل.

٢- ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

* توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً على الاضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى أتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق.

* تتعهد حكومة السودان بأن تتخذ اجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم نهائياً قبل يوليو ١٩٦٣م.

* من المسلم به أن تشغيل السد العالى للتخزين المستمر ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين فى جبل الأولياء، ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء فى الوقت المناسب.

* مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل:

نظراً لأنه تضيع الآن كميات من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السوباط، من المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لايراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين فإن الجمهوريتين توافقان على ما يلى:

١- تتولى جمهورية السودان- بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة انشاء مشروعات زيادة ايراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الابيض، ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة وتساهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة أيضاً.

٢- اذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة، بناء على تقدم برامج التوسع الزراعى الموضوعة، إلى البدء فى أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المنوه عنها فى الفقرة السابقة بعد اقراره من الحكومتين فى وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك، فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء فى المشروع، وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الاخطار تتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للانتفاع بنصيبها فى المياه التى يدبرها المشروع فى التواريخ التى يحددها لهذا الانتفاع، ويكون هذا البرنامج ملزماً للطرفين. وعند انتهاء السنتين فإن الجمهورية العربية المتحدة تبدأ التنفيذ بتكاليف من عندها، وعندما تتهيأ جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقاً للبرنامج المتفق عليه فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع على ألا تتجاوز حصة أى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع.

* التعاون الفنى بين الجمهوريتين:

١- لتحقيق الفنى بين حكومتى الجمهوريتين وللسير فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده، وكذلك لاستمرار الارصاد المائية على النهر فى أحباسه العليا توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة، بعدد متساوى من كل منهما يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق ويكون اختصاصها:

(أ) رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة إيراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتى الجمهوريتين لاقرارها.

(ب) الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان.

(ج) تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التى تقام خارج حدود السودان بالإتفاق مع المختصين فى البلاد التى تقام فيها هذه المشروعات.

(د) تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها فى الفقرة (ج) بواسطة المهندسين الذين يناط بهم هذا العمل من موظفى الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان، وكذلك خزان السد العالى وسد أسوان وطبقاً لما يبرم من اتفاقات مع البلاد عن مشروعات أعالى النيل المقامة داخل حدودها.

(هـ) لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحة الايراد ويتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالى لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة فى أية سنة من السنين، فإنه من عمل الهيئة أن تضع نظاماً لما ينبغى أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة فى السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضرراً على أى منهما وتتقدم بتوصياتها فى هذا الشأن لتقرها الحكومتان.

٢- لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها فى البند السابق ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته فى كامل أحباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفنى للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة وأوغندا.

٣– تصدر الحكومتان قراراً مشتركاً بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدبر الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين، وللهيئة أن تجتمع فى القاهرة أو فى الخرطوم حسب ظروف العمل، وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية والادارية والمالية.

خريطة رقم (١): دول حوض النيل.

المصدر: ضياء الدين القوصى: من أين تأتى مياه النيل؟، مجلة السياسة الدولية، العـدد ١٨١، المجلـد ٤٥، يوليو ٢٠١٠، ص ٣٩.

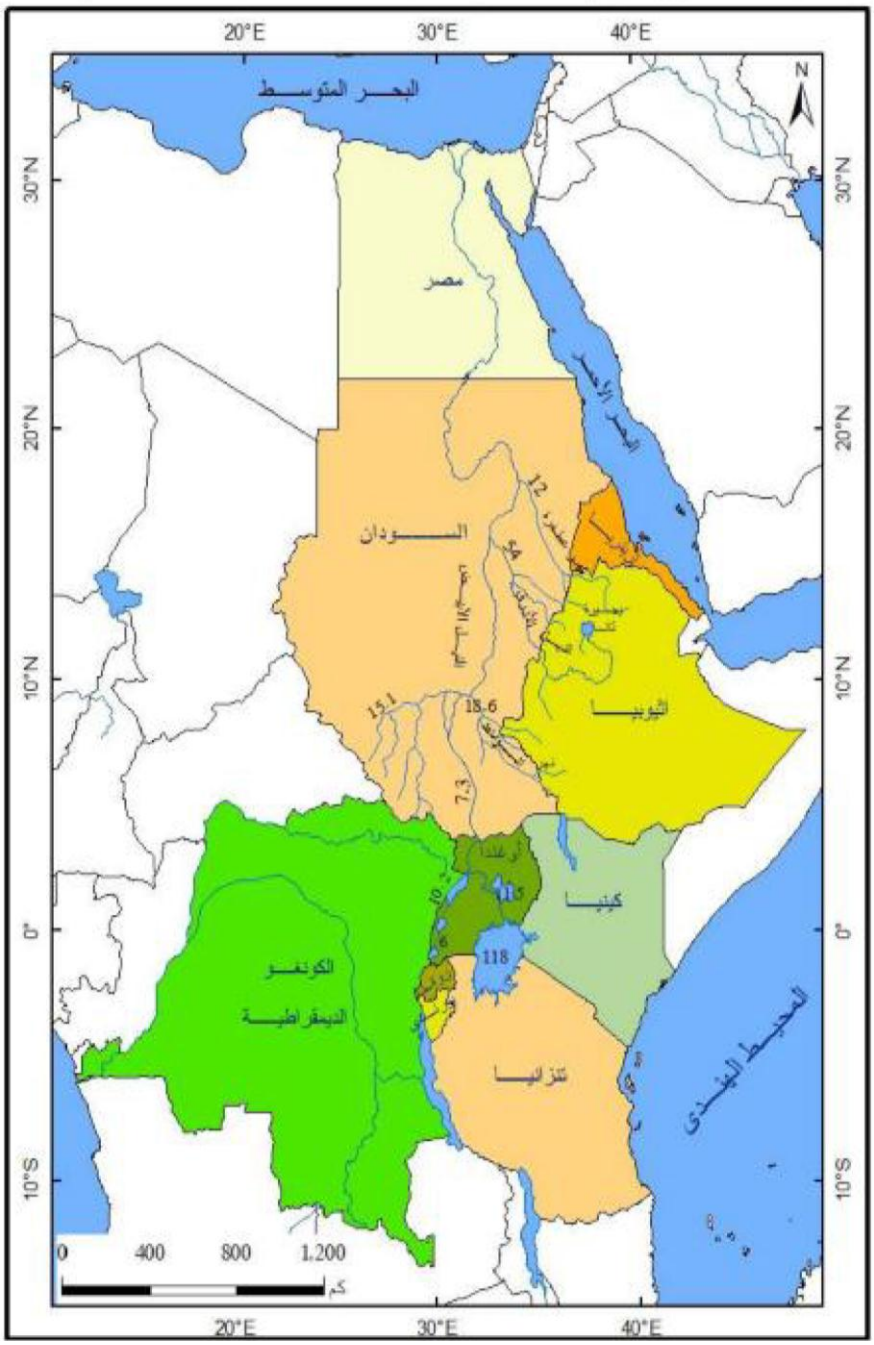

خريطة رقم (٢): إيرادات منابع النيل الإثيوبية والاستوائية بالمليار متر مكعب.

المصدر: شيرين مبارك بسيس فضل الله: مرجع سابق، ص ٣٩٥.

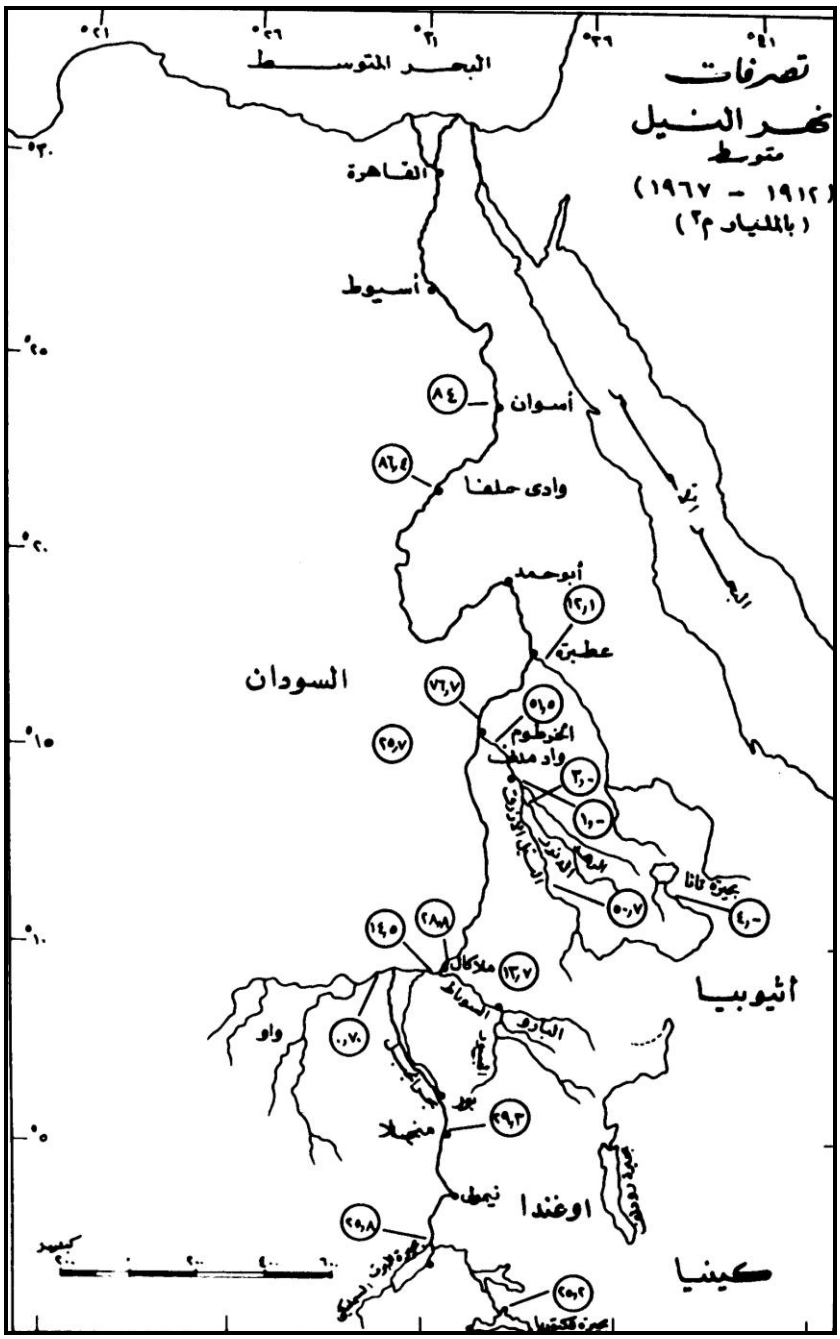

خريطة رقم(٣): تصرفات نهر النيل (١٩١٢- ١٩٦٧)م بالمليار متر مكعب.

المصدر: سلطان فولى حسن: مرجع سابق، ص ٣٩.

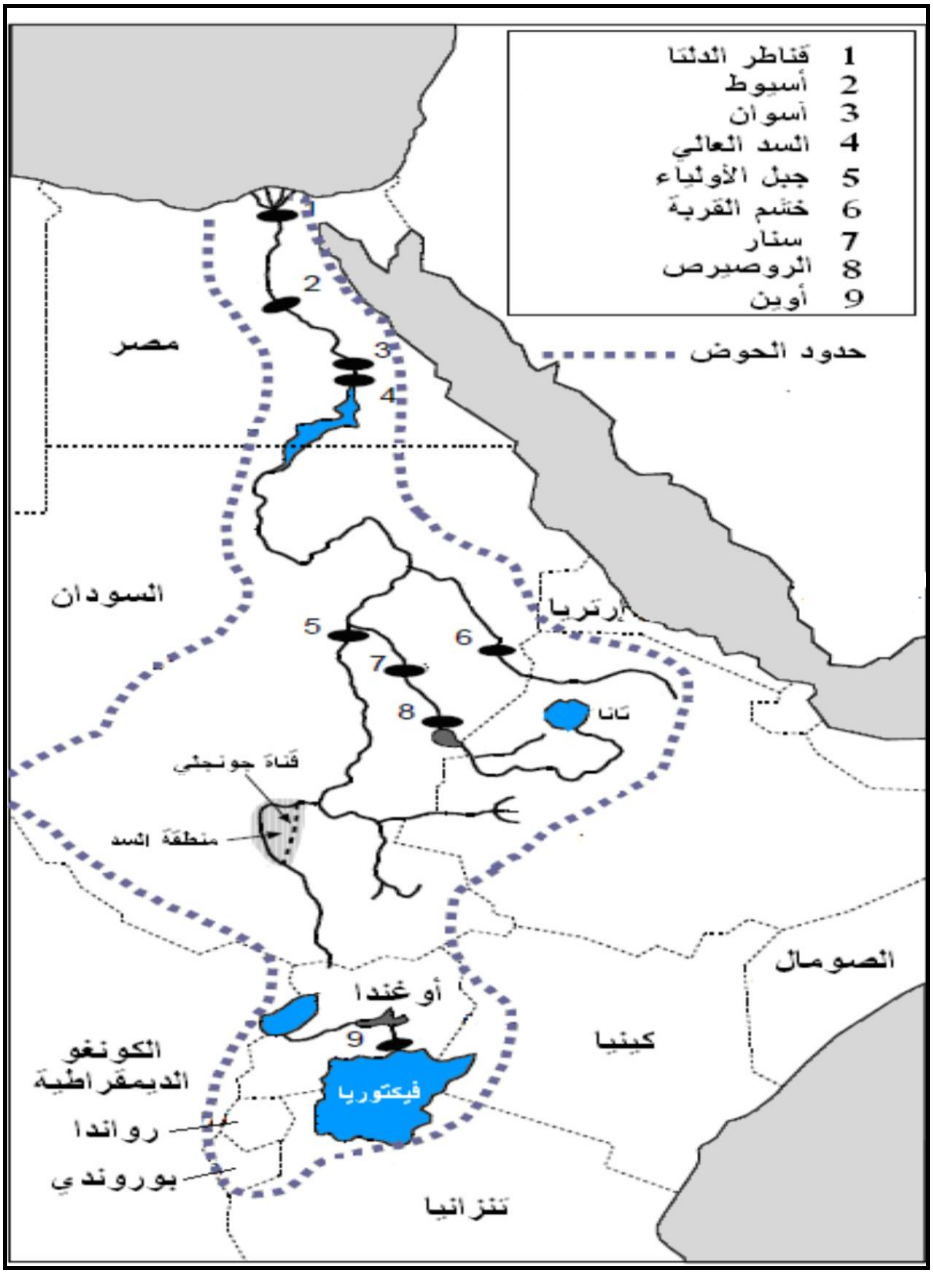

خريطة رقم (٤): المشروعات المائية المصرية فى دول حوض النيل.

المصدر: عباس محمد شراقى: مرجع سابق، ص ١٦١

قائمة المصادر والمراجع

- **أولاً: الوثائق غير المنشورة: (وثائق الخارجية البريطانية F.O):**

1- F.O.407-209, J2553/5/16, Telegram from Sir P.Loraine to Mr .A.Henderson, No.327 and 328, Cairo, September 10, 1929.

2- F.O.407-228, J 1130/ 14210/16**:** Egypt**:** Nile Waters Project "Proposed Dam at Owen Falls", Telegram from Sir R.Campbell to Ibrahim Dessouky Abaaza Pasha, Cairo, 19 Th January 1949.

- **ثانياً: الوثائق المنشورة**:

١– الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا خلال أثنى عشر عاماً (١٩٧٧– ١٩٨٨م)، كتاب أبيض صادر عن وزارة الخارجية المصرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٨٩م.

٢– تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى عن إطار التعاون بين دول حوض النيل، القاهرة، دور الانعقاد الرابع، ١٩٨٤م.

٣– جمهورية مصر العربية: وزارة الموارد المائية والرى "إنجازات الوزارة منذ إنشائها حتى عام ١٩٩٤م"، الكتاب الإحصائى الشامل، الجزء الثالث، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- **ثالثاً: المراجع:**

١– باللغة العربية:

١– أحمد المنتصر حيدر: الأمن المائى بحوض النيل والعلاقات السودانية المصرية، شركة مطابع السودان، ١٩٧٦م.

٢– أمين سامى باشا: تقويم النيل، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣- أيمن السيد عبدالوهاب: مياه النيل فى السياسة المصرية ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخى، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٤- بى بى هاويل، جى آلان: نهر النيل مشاركة فى مورد نادر عرض تاريخى وفنى لإدارة المياه ولقضايا اقتصادية وقانونية، ترجمة: توفيق على منصور، المركز القومى للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٠م.

٥- توفيق محمد جاب الله: التحولات السياسية فى السودان(١٩٥٨-١٩٦٩)م وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية "مدعمة بأهم الوثائق والإتفاقيات الدولية"، المكتب الجامعى الحديث، القاهرة، ٢٠١٠م.

٦- حاتم صدقى: النيل صانع الحضارة فى دائرة الخطر، الملف العلمى (قضية المياه ونهر النيل)، مطبوعات مئوية جامعة القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٧م.

٧- حسام الإمام: النيل المستقبل ومفترق الطرق "دراسة فى التعاون الإقليمي لتنظيم استخدامات مياه حوض النيل فى ضوء قواعد وأحكام القانون الدولى العام"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

٨- حمدنا الله مصطفى حسن: مصر محمد على وكشف منابع النيل، كتاب تذكارى دراسات تاريخية فى العلاقات الدولية والنظم الحضارية مهداه للأستاذ الدكتور ماهر شعبان، الطبعة الأولى، الإفريقية الدولية للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م.

٩- رشدى سعيد: مستقبل الاستفادة من مياه النيل، كتاب عن أزمة مياه النيل إلى أين؟، مركز البحوث العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٠- زكى البحيرى: مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة "اتفاقيات المياه- التغلغل الصهيونى- استراتيجيات الحل"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م.

١١– سمير إبراهيم عبدالفتاح صيام: مشروع قناة جونجلى "حل لمشكلة مياه النيل"، الطبعة الأولى، مكتبة الأيمان الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١٥.

١٢– ــــــــــــــــــــــــ: مشروعات زيادة إيراد النيل، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥م.

١٣– صلاح محمد عبدالحميد: السد العالى ومشروعات ضبط النيل، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١م.

١٤– على مبارك باشا: كتاب نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٥– فاروق عبدالجواد شويقة: دراسة إيكولوجية فى أفريقيا وحوض النيل، سلسلة الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

١٦– محمد رجب زكى تمام: نهر النيل فى العلاقات المصرية الأوغندية (١٩٢٩–١٩٩١)م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٦م.

١٧– محمد صبرى محسوب: نهر النيل مصدر الحياة لكل المصريين ماذا نحن به وبمياهه فاعلون؟، الملف العلمى (قضية المياه ونهر النيل)، مطبوعات مئوية جامعة القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٧م.

١٨– محمد عبدالغنى سعودى: إفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

١٩– ــــــــــــ: قضايا إفريقية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٨٠م.

٢٠– محمد نصر الدين علام: سد النهضة إدارة الأزمة وحدود الخطر، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة، ٢٠١٥م .

٢١– وعدالله حسين ياسين الحمدانى: نهر النيل وتأثيره على الأمن القومى العربى، المكتب الجامعى الحديث، القاهرة، ٢٠١٤م.

٢– باللغة الإنجليزية:

1- Arthur Okoth Owiro: The Nile Treaty State Succession and International Treaty Commitments: A Case Study of the Nile Water Treaties, Konrad Adenauer Foundation, 2004.

رابعاً: البحوث:

باللغة العربية:

١– إبراهيم محمد العنائى: تسوية نزاعات استخدامات الأنهار الدولية "استخدامات نهر النيل نموذجاً"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الحادى عشر، العدد ٣٩، ٢٠١٣م.

٢– أحمد أبو الوفا: القيمة القانونية لاتفاقات نهر النيل، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الحادى عشر، العدد ٣٩، ٢٠١٣م.

٣– الفاتح الشيخ يوسف: علاقات دول حوض النيل والمواقف الإقليمية والدولية، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، المجلد الأول، العدد الثانى، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية فى أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.

٤– بطرس بطرس غالى: إدارة المياه فى وادى نهر النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م.

٥– حازم الببلاوى: وفرة فى الطاقة وندرة فى المياه العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، السنة الأربعون، أكتوبر ٢٠٠٤م.

٦- ريم محمد موسى: التعاون المائى بين دول حوض النيل مع التركيز على الدور المصرى، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، المجلد الأول، العدد الأول، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية فى أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.

٧- ضياء الدين القوصى: من أين تأتى مياه النيل؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، المجلد ٤٥، يوليو ,٢٠١٠

٨- عباس محمد شراقى: هيدروجيولوجية نهرى النيل والكنغو وإمكانية الربط بينهما، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، المجلد الأول، العدد الثانى، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية فى أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ,٢٠١٣

٩- عبدالملك عودة، حمدى عبدالرحمن: التعاون الاقليمى فى القرن الأفريقى وحوض النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م.

١٠- علاء الحديدى: السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م.

١١- محمد شوقى عبدالعال: الانتفاع غير العادل: مشروع سد النهضة فى ضوء الوضع القانونى لنهر النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣م.

١٢- مساعد عبدالعاطى شتيوى: الضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية على الأنهار الدولية "دراسة تطبيقية على حوض النيل"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الحادى عشر، العدد ٣٩، ٢٠١٣م.

١٣- مصطفى أبو العزائم: مياه النيل "القسمة بين دول الحوض"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد العاشر، العدد ٣٦، ٢٠١٢م.

١٤– نبيل روفائيل: الوضع الراهن للموارد المائية العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، السنة الأربعون، أكتوبر ٢٠٠٤م.

١٥– ياسر على هاشم: الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م.

١– باللغة الإنجليزية:

1- Ashok Swain: Ethiopia, The Sudan and Egypt: The Nile River Dispute, the Journal of Modern African Studies, Vol.35, No.4, 1997.

2- Biong Kuol Deng: Cooperation between Egypt and Sudan over the Nile River Waters: the challenges of duality, African Sociological Review, Vol.11, No.1, 2007.

3- Hamdy Hassan and Ahmed AL Rasheedy: The Nile River and Egyptian Foreign Policy Interests, African Sociological Review, Vol.11, No.1, 2007.

4- Kingsley Hayness and Dale Whittington: International Management of the Nile Stage Three?, Geographical Review, Vol.71, No.1, 1981.

- **خامساً: الدوريات:**

– أحمد السيد النجار: تعاون لا صراع: المشروعات الممكنة فى حوض النيل، الأهرام، الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠م، (العدد٤٥٠٨٣).

٢– حمدى عبدالرحمن: هل أصبح نهر النيل فى خطر؟، الأهرام (الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠م، العدد ٤٥٠٨٨).

٣– عادل أنور خفاجى: حقيقة اتفاقيات مياه النيل التاريخية، الأهرام (العدد ٤٤٧٨٢، الخميس ١٦ يوليو ٢٠٠٩م).

٤- عبدالمنعم سعيد: أخطار على نهر النيل، الأهرام (السبت ٢٢ مايو ٢٠١٠م، العدد ٤٥٠٩٢).

٥- محمد فؤاد: مشروعات مائية... ولكن، الأهرام (الأحد ٢٣ مايو ٢٠١٠م، العدد ٤٥٠٩٣).

٦- محمود أبو زيد: جهود مصر لجعل حوض النيل للمنفعة المشتركة وليس الصراع، الأهرام (الأثنين ١٧ مايو ٢٠١٠م، العدد ٤٥٠٨٧).

- **سادساً: المؤتمرات العلمية:**

١- إبراهيم ممدوح فوده: دور الثقافة فى تعزيز التعاون بين مصر ودول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولى السنوى " حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى"، (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

٢- أحمد المنتصر حيدر: الإستراتيجية المائية وتأثيرها على العلاقات السودانية المصرية، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى" (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

٣- جوزيف رامز أمين: تطور العلاقات بين دول حوض النيل الشرقى، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى"، (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

٤- زكى البحيرى: دور مصر فى تنمية حوض النيل: مدخل لحل مشكلات المياه، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل" الفرص

والتحديات" (٢٥–٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

٥– سارة عثمان حسين: دور إثيوبيا فى العلاقة بين السودان ودولة جنوب السودان، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى" (٢٨– ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

٦– شوقى الجمل: العلاقات التاريخية والثقافية والاقتصادية بين دول حوض النيل مع التركيز على دور مصر فى تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية بينهما وبين دول الحوض، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات (٢٥– ٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

٧– عباس محمد شراقى: المشروعات المائية فى إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات (٢٥–٢٦ مايو ٢٠١٠)"، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

٨– عبدالله عبدالرازق إبراهيم: المياه والأمن القومى المصرى، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات" (٢٥–٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

٩– عبدالمجيد عبدالرحيم الحاج أحمد: مشروع قناة جونجلى رمز التعاون المصرى السودانى والوحدة السودانية، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات" (٢٥– ٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الثانى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

١٠- عبدالواحد محمد: النظام القانونى الدولى لنهر النيل، المؤتمر القومى الخامس "النيل فى عيون مصر" (١٠-١٤ ديسمبر ١٩٩٤م)، الجزء الأول، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط.

١١- على الطاهر عريبى: الآثار السياسية لاتفاقية ١٩٥٩م عن العلاقات المصرية بدول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى"، (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

١٢- ماهر عطية شعبان: التكامل الاقتصادى بين دول حوض النيل، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل، الفرص والتحديات (٢٥-٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

١٣- محمد الفاضل عوض عثمان: إثيوبيا ومياه النيل (١٩٢٩-١٩٥٩)م، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات (٢٥- ٢٦) مايو، الجزء الأول، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

١٤- نازك عبدالحميد هلال: آفاق التعاون المائى المصرى السودانى، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات"، (٢٥- ٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

- **سادساً: المؤتمرات العلمية:**

١- إبراهيم ممدوح فوده: دور الثقافة فى تعزيز التعاون بين مصر ودول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولى السنوى " حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى"، (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

٢- أحمد المنتصر حيدر: الإستراتيجية المائية وتأثيرها على العلاقات السودانية المصرية، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى" (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

٣- جوزيف رامز أمين: تطور العلاقات بين دول حوض النيل الشرقى، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى"، (٢٨-٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

٤- زكى البحيرى: دور مصر فى تنمية حوض النيل: مدخل لحل مشكلات المياه، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل" الفرص والتحديات" (٢٥-٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

٥- سارة عثمان حسين: دور إثيوبيا فى العلاقة بين السودان ودولة جنوب السودان، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى" (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

٦- شوقى الجمل: العلاقات التاريخية والثقافية والاقتصادية بين دول حوض النيل مع التركيز على دور مصر فى تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية بينهما وبين دول الحوض، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات (٢٥-٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

٧- عباس محمد شراقى: المشروعات المائية فى إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات (٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٠)"، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

٨- عبدالله عبدالرازق إبراهيم: المياه والأمن القومى المصرى، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات" (٢٥-٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

٩- عبدالمجيد عبدالرحيم الحاج أحمد: مشروع قناة جونجلى رمز التعاون المصرى السودانى والوحدة السودانية، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات" (٢٥- ٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الثانى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

١٠- عبدالواحد محمد: النظام القانونى الدولى لنهر النيل، المؤتمر القومى الخامس "النيل فى عيون مصر" (١٠-١٤ ديسمبر ١٩٩٤م)، الجزء الأول، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط.

١١- على الطاهر عريبى: الآثار السياسية لاتفاقية ١٩٥٩م عن العلاقات المصرية بدول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولى السنوى "حوض النيل الشرقى تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصرى"، (٢٨- ٢٩) مايو ٢٠١٢، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

١٢- ماهر عطية شعبان: التكامل الاقتصادى بين دول حوض النيل، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل، الفرص والتحديات (٢٥-٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

١٣- محمد الفاضل عوض عثمان: إثيوبيا ومياه النيل (١٩٢٩-١٩٥٩)م، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات (٢٥- ٢٦) مايو، الجزء الأول، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

١٤- نازك عبدالحميد هلال: آفاق التعاون المائى المصرى السودانى، المؤتمر الدولى السنوى حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل "الفرص والتحديات"، (٢٥- ٢٦) مايو ٢٠١٠م، الجزء الأول، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

- **سابعاً: الرسائل العلمية:**

١– باللغة العربية:

١– أحمد محمد رمضان الطنطاوى: العلاقات المصرية الأوغندية منذ عام ١٩٨٦م، رسالة ماجستير، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.

٢– أشرف محمد عبدالحميد كشك: السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل فى التسعينيات، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.

٣– أيمن السيد محمود عبدالوهاب: السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١م، رسالة ماجستير، قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

٤– جمال فتحى عيد أحمد: منشآت النيل المائية بمصر فى عصر الأسرة العلوية (١٨٠٥–١٩٥٢)م، رسالة دكتوراه، قسم الآثار الإسلامية، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م.

٥– خالد حنفى على محمود: دور المنظمات الدولية غير الحكومية فى بعض الصراعات بدول حوض النيل منذ عام ١٩٩٠م، رسالة دكتوراه، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

٦– سارة محمد السمان أحمد لطفى: سياسة إسرائيل الخارجية تجاه دول حوض النيل بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥م.

٧– سامى زكى يعقوب: البعد المائى فى العلاقات السياسية المصرية الإثيوبية، رسالة ماجستير، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

٨– سلطان فولى حسن: سد أوين فى أوغندا "دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية"، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.

٩– سيد محمد موسى حمد: العلاقات الدولية بين دول حوض النيل وأثرها على الأمن القومى المصرى، رسالة دكتوراه، قسم القانون والسياسة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٧م.

١٠– شيرين مبارك بسيس فضل الله: نهر النيل فى العلاقات المصرية الإثيوبية (١٩٥٢–١٩٧٤)م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ الحديث، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، (د.ت).

١١– هالة محمد عصام الدين عبدالمطلب: مبادرة حوض النيل ودورها فى تفعيل علاقات التعاون البينية لدول الحوض، رسالة ماجستير، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

٢– باللغة الإنجليزية:

1-Alice Stanton Jones: Anglo- Egyptian Rivalry in the Sudan, Its Historical Background and International Implications, Master of Arts Degree, International Relations Department, University of Southern California, 1950.

- **ثامناً: الندوات العلمية:**

١– عبدالرحمن إسماعيل الصالحى: حوض نهر النيل دراسة قانونية، الندوة الدولية لحوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧م.

٢– عبدالقادر إسماعيل: تأثير مشكلة جنوب السودان على قناة جونجلى (١٩٥٥–١٩٨٥)م، أعمال ندوة خمسون عاماً على اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان (١٩٥٩–٢٠٠٩)م، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩م، القاهرة.

٣– على أحمد شعبان: التكبير والتصغير فى اللغة السواحيلية، الندوة الدولية لحوض النيل، مارس ١٩٨٧م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.